

The Role of Financial Risk Management in Improving The Profitability of Commercial Banks: Case Study Saudi France Bank

<https://www.doi.org/10.56830/IJAMSSI01202502>

Fahd Abdullah Al-Hawas

Master's Student, Department of Business Administration, Majmaah University, Saudi Arabia.

fahadaad28@gmail.com

Received: 10 Dec. 2024. Accepted: 24 Dec. 2024. Published: 1 Jan. 2025

Abstract:

The aim of this study is to show the impact of financial risk management on the profitability of the Saudi French Bank, and the study relied on the descriptive analytical approach. The study population consisted of employees of the Saudi French Bank and through the method of simple random sample, the number of the sample reached 100 individuals. The study tool was the questionnaire. The results of the study found: the existence of a very high level of risk management in its dimensions (credit risk, liquidity risk, efficiency of the use of funds) in the Saudi French Bank and the high level of profitability in the Saudi French Bank, as well as the presence of a statistically significant impact of financial risk management on the profitability of the Saudi French Bank at the level of significance ($\alpha < 0.05$) and the existence of a direct correlation between the two variables and the value of the correlation coefficient was 0.662 and the hypothesis (H1) was accepted, which states that there is a statistically significant effect of the management of Financial risks on the profitability of the Saudi French Bank. It was found that the greater the level of financial risk management by 1%, the greater the level of profitability of the Saudi French Bank by 0.326%. As well as the existence of a statistically significant effect of credit risk management on the profitability of the Saudi French Bank at the level of significance ($\alpha < 0.05$) and the existence of a direct correlation between the two variables and the value of the correlation coefficient 0.506 and the hypothesis (H1) was accepted, which states that there is a statistically significant impact of credit risk management on the profitability of the Saudi French Bank and it was found that the higher the level of credit risk management by 1%, the greater the level of profitability of the Saudi French Bank by 0.658%. It was also found that there was a statistically significant effect of liquidity risk management on the profitability of the Saudi French Bank at the level of significance ($\alpha < 0.05$) and the existence of a direct correlation between the two variables and the value of the correlation coefficient was 0.463 and the hypothesis (H1) was accepted, which states that there is a statistically significant impact of liquidity risk management on the profitability of the Saudi French Bank, and it was found that the greater the level of liquidity risk management by 1%, the greater the level of achieving the profitability of the Saudi French Bank by 0.551%. Based on the results of the study, it recommended the following: the need to work on providing training programs and courses for employees of the Saudi French Bank to increase their capabilities to manage financial risks of all kinds, the need to pay attention to providing all the needs and capabilities through which the highest possible profitability rates can be achieved in the Saudi French Bank, and the need to pay attention to providing the appropriate work environment in all financial institutions in the Kingdom of Saudi Arabia, which contributes to increasing performance levels and achieving the required efficiency and effectiveness.

Keywords: Financial risk management - Profitability of commercial banks - Saudi France bank

دور إدارة المخاطر المالية في تحسين ربحية المصادر التجارية: دراسة حالة البنك السعودي الفرنسي

فهد عبد الله الحواس

ماجستير إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية

الملخص:

هدف هذه الدراسة هو بيان أثر إدارة المخاطر المالية على ربحية البنك السعودي الفرنسي، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. ومجتمع الدراسة يتكون من العاملين في البنك السعودي الفرنسي ومن خلال اسلوب العينة العشوائية البسيطة بلغ عدد العينة 100 فرد. وتمثلت أداة الدراسة في الاستبانة. وتوصلت نتائج الدراسة، الى: وجود مستوى مرتفع جداً من إدارة المخاطر بأبعادها (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، كفاءة استخدام الأموال) في البنك السعودي الفرنسي وارتفاع مستوى تحقيق الربحية في البنك السعودي الفرنسي ، كذلك وجود تأثير دال احصائياً لإدارة المخاطر المالية على ربحية البنك السعودي الفرنسي عند مستوى دلالة ($a < 0.05$) وجود علاقة ارتباطية طردية بين المتغيرين وبلغت قيمة معامل الارتباط 0.662 وتم قبول الفرضية (H_1) والتي تنص على انه يوجد تأثير ذي دلالة احصائية لإدارة المخاطر المالية على ربحية البنك السعودي الفرنسي وتبيّن ان كلما ازداد مستوى إدارة المخاطر المالية بمقدار 1% ازداد مستوى تحقيق ربحية البنك السعودي الفرنسي بمقدار 0.326 %، كذلك وجود تأثير دال احصائي لإدارة مخاطر الائتمان على ربحية البنك السعودي الفرنسي عند مستوى دلالة ($a < 0.05$) وجود علاقة ارتباطية طردية بين المتغيرين وبلغت قيمة معامل الارتباط 0.506 وتم قبول الفرضية (H_1) والتي تنص على انه يوجد تأثير ذي دلالة احصائية لإدارة مخاطر الائتمان على ربحية البنك السعودي الفرنسي وتبيّن ان كلما ازداد مستوى إدارة مخاطر الائتمان بمقدار 1% ازداد مستوى تحقيق ربحية البنك السعودي الفرنسي بمقدار 0.658 % ، كذلك تبيّن وجود تأثير دال احصائي لإدارة مخاطر السيولة على ربحية البنك السعودي الفرنسي عند مستوى دلالة ($a < 0.05$) وجود علاقة ارتباطية طردية بين المتغيرين وبلغت قيمة معامل الارتباط 0.463 وتم قبول الفرضية (H_1) والتي تنص على انه يوجد تأثير ذي دلالة احصائية لإدارة مخاطر السيولة على ربحية البنك السعودي الفرنسي وتبيّن ان كلما ازداد مستوى إدارة مخاطر السيولة بمقدار 1% ازداد مستوى تحقيق ربحية البنك السعودي الفرنسي بمقدار 0.551 %. وبناءً على نتائج الدراسة أوصت بالآتي: ضرورة العمل على توفير البرامج والدورات التدريبية للعاملين في البنك السعودي الفرنسي لزيادة قدراتهم على إدارة المخاطر المالية بكافة أنواعها، ضرورة الاهتمام بتوفير كافة الاحتياجات والإمكانيات التي يمكن من خلالها تحقيق أعلى معدلات ربحية ممكنة في البنك السعودي الفرنسي، وضرورة الاهتمام بتوفير بيئة العمل المناسبة في كافة المؤسسات المالية بالمملكة العربية السعودية مما يسهم في زيادة مستويات الأداء وتحقيق الكفاءة والفاعلية المطلوب.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر المالية – ربحية البنوك التجارية – البنك السعودي الفرنسي

المحور الأول: الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة:

شهدت الأسواق المالية والقطاع المصرفي في العالم في العقد الأخير من القرن العشرين العديد من التطورات، التي تجلت في اللجوء إلى تمويل الأسواق المالية الدولية، وخاصة في ضوء التطور الهائل لتقنيات المعلومات والاتصالات، فضلاً عن الحد من برامج التحرير المالي والقيود المفروضة على تدفقات رأس المال بين الأسواق. ويحدث هذا التطور في الأسواق المالية بشكل عام وفي القطاع المصرفي بشكل خاص، مصحوباً من جهة باشتداد المخاطر والتغيرات في طبيعتها، ومن جهة أخرى بعجز أساليب التغطية التقليدية، كون مخاطر الائتمان لم تعد الخطر الوحيد على استقرار المصارف، إذ ترافقها مخاطر أخرى ربما يكون أبرزها مخاطر مالية (الأمين والصديق، 2021)، مما يؤثر على أرباح المصارف التجارية ومكانتها في السوق. وحيث أن الهدف الأساسي لأي بنك هو تعظيم الربحية، يتطلب اتجاه من المصارف تحمل المزيد من المخاطر، فمن الضروري أن يتابع المنظمون هذه التطورات بعناية، وأن يسيطرؤا على مخاطرها الرئيسية وأن يضعوا ضوابط فعالة لتحقيق التوازن بين المخاطر والمكافأة، وعلى هذا الأساس تم وضع برنامج بعنوان "إدارة المخاطر". مجالات معرفية جديدة لتشكل ركائز ثقافة مالية جديدة، أحد أبرز اهتمامات المجتمع الدولي، وعلى رأسها لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) (بن معمر وجيلالي، 2020).

تعد إدارة المخاطر المالية الموضوعات المهمة التي تهتم لها المصارف اليوم، حيث تؤثر بشكل مباشر على أدائها، وخاصة أداء الأعمال التجارية، وبالتالي ربحها.

1.2 مشكلة الدراسة:

بناءً على ما سبق، يمكن أن يقتصر الغرض الرئيسي من هذه الدراسة على بناء وتطوير نموذج لقياس تأثير إدارة المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية في المملكة العربية السعودية، وفي هذا السياق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما أثر إدارة المخاطر المالية على ربحية البنك السعودي الفرنسي؟

وللإجابة على السؤال، تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

1- ما هو تأثير إدارة مخاطر الائتمان على ربحية البنك السعودي الفرنسي؟

2- ما هو تأثير إدارة مخاطر السيولة على ربحية البنك السعودي الفرنسي؟

3- ما هو تأثير كفاءة استخدام الأموال على ربحية البنك السعودي الفرنسي؟

1.3 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي لبيان أثر إدارة المخاطر المالية على ربحية البنك السعودي الفرنسي، بالإضافة إلى عدد من الأهداف الأخرى، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- بحث أهم الجوانب النظرية المتعلقة بإدارة المخاطر المالية وربحية المصارف التجارية وتحليلها وإبراز أهميتها وتوضيح طرق حسابها.

2- تحديد تأثير إدارة مخاطر الائتمان على ربحية البنك السعودي الفرنسي.

3- الإفصاح عن تأثير إدارة مخاطر السيولة على ربحية البنك السعودي الفرنسي.

4- تحديد تأثير استخدام الفعال للأموال على ربحية البنك السعودي الفرنسي.

1.4 أهمية الدراسة: الأهمية النظرية

تأتي الأهمية العلمية لهذه الدراسة مما يلي: نظراً لمحدودية الدراسات العربية في مجال هذه الدراسة، ولتناول العديد من الدراسات هذا الموضوع جزئياً، لذلك تكمن أهمية هذه الدراسة في التركيز على تحديد وتفسير متغيرات إدارة المخاطر المالية وبيان تأثيرها على ربحية المصارف التجارية، مما قد تساعد هذه الدراسة على سد الفجوة البحثية في هذا الشأن.

الأهمية التطبيقية

تحاول الدراسة اختبار أثر إدارة المخاطر المالية على ربحية البنك السعودي الفرنسي، وفحص جانب مهم ورئيسي من المخاطر التي يجب أن تواجهها المصارف من أجل تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في زيادة الربحية، ومن ثم احتواء هذه المخاطر من خلال وضع عدد من الضوابط الفعالة التي يجسدها إطار إدارة المخاطر المالية، وهذا الموضوع جدير بالدراسة كما تنص عليه المسؤوليات التي تتحملها المصارف التجارية.

1.5 فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

H0: لا توجد علاقة ذو دلالة احصائية بين إدارة المخاطر المالية والربحية من خلال مخاطر السيولة وكفاءة استخدام الأموال.

H1: توجد علاقة ذو دلالة احصائية بين إدارة المخاطر المالية والربحية من خلال مخاطر السيولة وكفاءة استخدام الأموال.

الفرضية الثانية:

H0: لا توجد علاقة ذو دلالة احصائية بين إدارة مخاطر الائتمان وربحية البنك السعودي الفرنسي.

H1: توجد علاقة ذو دلالة احصائية بين إدارة مخاطر الائتمان وربحية البنك السعودي الفرنسي.

الفرضية الثالثة:

H0: لا توجد علاقة ذو دلالة احصائية بين إدارة مخاطر السيولة وربحية البنك السعودي الفرنسي.

H1: توجد علاقة ذو دلالة احصائية بين إدارة مخاطر السيولة وربحية البنك السعودي الفرنسي.

الفرضية الرابعة:

H0: لا توجد علاقة ذو دلالة احصائية بين كفاءة استخدام الأموال وربحية البنك السعودي الفرنسي.

H1: توجد علاقة ذو دلالة احصائية بين كفاءة استخدام الأموال وربحية البنك السعودي الفرنسي.

1.6 حدود الدراسة:

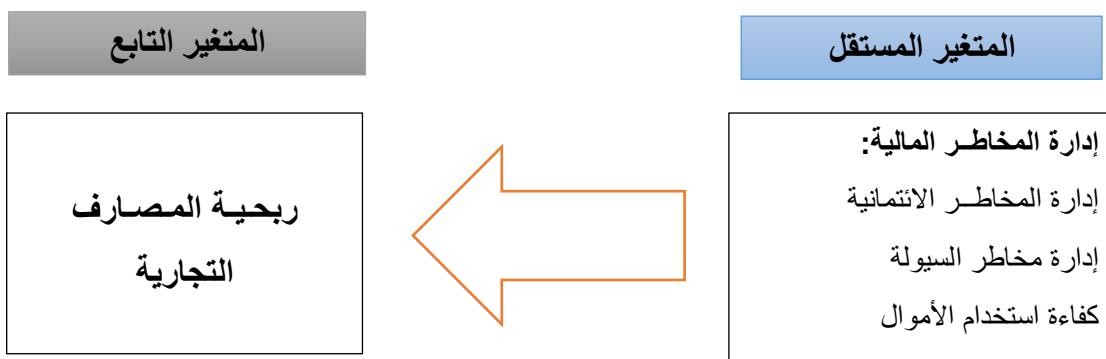
- الحد المكاني: الإطار المكاني للدراسة هو البنك السعودي الفرنسي.
- الحد الزماني: ستجرى هذه الدراسة في النصف الثاني من عام 2023.
- الحد الموضوعي: تشمل دراسة تأثير إدارة مخاطر الائتمان وإدارة مخاطر السيولة وكفاءة استخدام رأس المال على ربحية البنك السعودي الفرنسي.

1.7 منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

في حين يتم إثبات أو دحض صحة الفرضية المعتمدة، فإن تناول الأسئلة المطروحة والإجابة على سؤال البحث يتطلب مجموعة مختلطة من الأساليب العلمية، وسنستخدم أساليب التحليل الوصفي لوصف الإطار النظري لمتغيرات البحث المتمثلة في إدارة المخاطر المالية والربحية للبنوك التجارية، وكذلك تحليل البيانات والجدوال، وطبيعة التأثيرات بين متغيرات الدراسة.

بالإضافة إلى المنهج التاريخي، سنعتمد عليه في معالجة نشأة المصارف المدروسة في الفصل الثالث، وفي هذا الفصل سنعتمد أيضاً على المنهج الاستنبطائي الذي يعتمد على التفكير المنطقي والاستنتاجات، محاولاً ربط المتغيرات المدروسة بطريقة منطقية، حيث سنكمل الدراسة القياسية بجمع البيانات المالية من المصارف التجارية السعودية التي تمثل عينة من الدراسة.

1.8 نموذج الدراسة:



شكل 1 نموذج الدراسة

1.9 الدراسات السابقة:

1. دراسة (طرابلسي وفروحات، 2018)، بعنوان: " إدارة مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية المصادر التجارية: دراسة حالة عينة من المصادر التجارية في الجزائر خلال الفترة 2011-2016".

الغرض من هذه الدراسة توضيح إمكانية البنوك التجارية في تحسين ربحيتها واعتمدت الدراسة على مرجعية تشمل 6 بنوك تجارية نشطة في الجزائر، استناداً إلى البيانات السنوية للفترة (2011-2016)، لتوضيح إمكانيات المصادر التجارية لتحسين ربحيتها من خلال إدارة مخاطر السيولة، استخدمت دراسة قياسية لـ 06 بنوك تجارية نشطة في الجزائر نموذج سلسلة زمنية مستعرضة لدراسة متغيرين اقتصاديين. حيث تمثل نسب الربحية (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) كمتغيرات تابعة يتم التعبير عن نسبة مخاطر السيولة على أنها نسبة (التغطية النقدية، ومعدل الأعمال، والسيولة القانونية) كمتغيرات مستقلة، وأظهرت نتائج اختبار مقارنة النموذج بين المجموعات أن نموذج الانحدار الكلي مناسب لهذه الدراسة. ومن خلال الدراسة اتضح بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على الأصول، ونسبة التغطية النقدية، ونسبة التوظيف، وكانت هاتان النسبتان متناظرتين مع بعضهما البعض، ولم تكن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على الأصول ونسبة السيولة القانونية، في حين

أظهرت النتائج بوجود علاقة مرتقبة موجبة ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية ونسبة التغطية النقدية والتي لم تكن ذات دلالة إحصائية نونية.

2. دراسة (ديبونة وبخلالة، 2016)، بعنوان: "أثر مخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية: حالة عينة من المصارف التجارية في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2015".

تهدف هذه الدراسة لفهم أثر مخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية، باستخدام عينة من المصارف التجارية الجزائرية واعتمدت الدراسة على بيانات خمسة مصارف بين عامي 2010 و2015.

واستخدمت الدراسة مؤشرات (العائد على حقوق الملكية / العائد على الأصول). يتناسب عكسياً مع النسبة في الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول، ويتناسب طردياً مع نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الودائع، ولا علاقة له بنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع.

في حين لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر العائد على الأصول ونسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول، ونسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، في حين يرتبط هذا المؤشر ارتباطاً مباشراً بنسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الودائع.

3. دراسة (بن شنه وقرشي، 2017)، بعنوان: " إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في تقييم ربحية المصارف التجارية: دراسة تطبيقية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2005-2014".

الهدف من الدراسة رصد مجموعة من المتغيرات التي تسهم في المخاطر الائتمانية ومشاكل القروض الممتعة ومدى المساهمة لإدارة مخاطر الائتمان في ربحية المصارف التجارية. وخرجت نتائج الدراسة التطبيقية بما يلي: مؤشر يستخدم نسبة احتياطيات خسائر القروض إلى إجمالي القروض: حجم البنك، معدل عدم الكفاءة، معدل الودائع، معدل كفاءة الإدارة.

المتغيرات التي فسّر المخاطر الائتمانية للبنوك التجارية الجزائرية والمشاكل التي تتسبّب بمشاكل القروض الممتعة باستخدام مؤشر كفاية رأس المال هي: سعر الفائدة على الودائع، ونسبة كفاءة الإدارة. ويشكل اختلاف طبيعة ملكية المصارف التجارية الجزائرية عاملًا حاسماً في مشكلة القروض الممتعة وسيّبًا لمخاطر الائتمان التي تلعب دوراً هاماً في تقسيم ربحية وأداء المصارف.

4. دراسة (زديري والضو، 2016)، بعنوان: "أساليب إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية في ظل مقررات لجنة بازل: دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي BEA خلال الفترة 2012-2015".

ركّزت الدراسة على انعكاسات وتأثيرات المخاطر الائتمانية المصرفية والرقابة على عمليات المصرف، وتستعرض أهمية عمل إدارة مخاطر الائتمان والدور الأساسي للإدارة بالنسبة للبنوك، وتضع إطاراً متكاملاً لمساعدة المصارف على إنشاء أنظمة لإدارة المخاطر الائتمانية وفقاً للمعايير والمبادئ التوجيهية الدولية للرقابة على الائتمان المصرفـي، كما هو مطلوب من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفـية، وتتوفر المبادئ الأساسية لإدارة مخاطر الائتمان حول الإجراءات الواجب اعتمادها من قبل المصارف وخاصة المصارف الأجنبية بالجزائر.

5. دراسة (بن معمر وجيلالي، 2020)، بعنوان: "معايير لجنة بازل في ظل إدارة المخاطر الائتمانية: دراسة حالة مجموعة من المصارف الجزائرية".

الهدف من هذه الورقة البحثية تسلط الضوء على المعايير التي وضعتها لجنة بازل، حيث تعتبر من ركائز الحد من المخاطر بالنسبة للبنوك، حيث شهد العالم أزمة مالية عالمية، خاصة في عام 2008م. وبما أن عملية الوساطة المالية من أعمال المصارف الأساسية، سيتم التركيز على المخاطر الائتمانية، ولذلك تتطرق الدراسة إلى الإمكانيات في تطبيق معايير لجنة بازل في إدارة المخاطر الائتمانية للبنوك الجزائرية، والتي يمكن من خلالها الاعتماد على تطبيق المعايير من خلال أنظمة لجنة بازل للإشراف والقياس. صادرة من بنك الجزائر لإدارة مخاطر الائتمان لبنك الجزائر.

6. دراسة (نور الدين وحسن، 2016)، بعنوان: "أثر تطبيق معيار كفاية رأس المال على الحد من مخاطر الائتمان المصرفي في ظل مقررات لجنة بازل: دراسة محاسبية ميدانية على المصارف في السودان 2016م".

الهدف من الدراسة توضيح أثر تطبيق معايير كفاية رأس المال على الحد من المخاطر الائتمانية المصرافية، ومناقشة تأثير تطبيق معايير كفاية رأس المال على الحد من مخاطر الائتمان المصرافية، والاهتمام بدور معايير كفاية رأس المال في الحد من مخاطر الائتمان المصرافية، وفقاً لقرارات لجنة بازل، وتتبع الدراسة منهاجاً تحليلياً وصفياً متسلسل تارياً، ومن أهم نتائج تطبيق معايير لجنة بازل في بنك السودان، التزام البنك بنهج موحد لقياس مخاطر الائتمان، حيث أنها سهلة التطبيق، وهو ما أتضح في أداء بنك السودان، والانخفاض الكبير في معدلات التخلف عن السداد، وحقيقة أن هذه المعايير يمكن استخدامها لمختلف أنواع الاستثمارات من حيث الحماية والأمان. وتمكن الفروع من تحقيق أنشطة اقتصادية مهمة من خلال توفير ائتمان يتميز بهوامش ربح عالية وطلب ائتماني مرتفع، وتحديد الأنشطة التي تحتاج إلى التوقف عن تمويل مخاطرها العالية، والتركيز على تهيئة وتطوير الإدارة المختصة بالمخاطر، وذلك من خلال مراجعة شاملة لمعايير إدارة المخاطر الحالية، مع الاستمرار في التدريب والتطوير من كفاءة موظفي الجهاز المصرفي وخاصة مديرى المخاطر.

7. دراسة (العمراوي، 2023)، بعنوان: "دراسة أثر معياري كفاية رأس المال والرافعة المالية على مؤشرات الأداء المالي بالمصارف: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي المصري".

تهدف هذه الدراسة إلى بناء نموذج لقياس أثر تطبيق معايير كفاية رأس المال والرفع المالي في اتخاذ القرارات ببازل على مؤشرات الأداء المالي للبنوك العاملة في مصر. تم استخدام طريقة تحليل المسار لاختبار الفرضية باستخدام بيانات مؤشر السلامة المالية ومؤشر الأداء المالي الربع سنوي للبنك المصري المصري.

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن جميع معايير الأمن المالي المدروسة كان لها تأثير ذو دلالة إحصائية على مؤشرات الأداء المالي الثلاثة المستخدمة في الدراسة، بمستوى معنوي أقل من 0.01. القوة التفسيرية للمعدلات الثلاث في النموذج عالية نسبياً، حيث تصل إلى حوالي 74.6% و 86.7% و 39.8% على التوالي العائد على الملكية، والعائد على المالكية ونسبة الصافي بهوامش الفائدة.

وتوصي الدراسة بأن البنك المركزي المصري بحاجة إلى إعطاء مرونة أكبر في تطبيق معايير لجنة بازل للرقابة على المصارف بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية، واعتماد هيكل مرن في حسابات كفاية رأس المال للبنوك، والسماح باستخدام الركيزة الاحترازية (حماية هوامش رأس المال) لتلبية معايير نسبة كفاية رأس المال للبنوك، دون الالتزام بالحد الأدنى من النسب التنظيمية المطلوبة لنسب رأس المال الأساسية المتعاقبة.

8. دراسة (بن سالم، 2023)، بعنوان: "أثر كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل على ربحية المصارف التجارية: دراسة عينة من المصارف التجارية".

الغرض من الدراسة هو قياس وتحليل أثر المعايير في كفاية رأس المال على ربحية عدد من المصارف النشطة في الجزائر والشرق الأوسط خلال الفترة (2014-2020)، وفقاً لما أقرته لجنة بازل، ويتم فيها قياس المتغير التابع المتعلق بالربحية باستخدام العائد على الأصول، ويتم التعبير عن المتغير المستقل على أنه نسبة كفاية رأس المال على النحو الذي تحدده لجنة بأزفريك. وخرجت الدراسة بمجموعة من أهم النتائج وهي أن معيار كفاية رأس المال كان له أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية على العائد على الأصول، حيث كان من المعروف أن المصارف المدروسة حافظت على النسب في كفاية رأس مال بمستوى عالي، الأمر الذي أدى بدوره إلى تقليل المخاطر، وهو الأمر الذي أدى كذلك بدوره إلى انخفاض العائد، إلا أن انخفاض مستوى المخاطر فاق الانخفاض في العوائد، مما كان له أثر إيجابي على العائد على الأصول.

9. دراسة (يوسف، 2023)، بعنوان: "أثر المخاطر الائتمانية في الأداء المالي للمصارف: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الخاصة في سوريا للفترة 2010-2021".

الهدف من الدراسة اختبار أثار مخاطر الائتمان على اداء مالية المصارف التجارية الخاصة في سوريا خلال الفترة 2010-2021. وتم قياس مخاطر الائتمان من حيث (الفروض المتعثرة) / الإجمالي في الائتمان المباشر) ويتم قياس الأداء المالي من حيث مؤشرين: (رأس المال العائد على الائتمان والعائد على حقوق الملكية) و (حجم البنك، عدم الاستقرار السياسي، كفاية رأس المال) كمتغيرات تنظيمية سنوية. وباستخدام بيانات لوحة المعلومات والنماذج المقدرة باستخدام PMG-ARDL. ظهرت النتائج بأن مخاطر الائتمان لها تأثير إيجابي على اداء مالية المصارف التجارية.

10. دراسة (محمد وأخرون، 2021)، بعنوان: "أثر مخاطر الائتمان على أداء المصارف التجارية في ضوء اتفاقية بازل 2: دراسة تطبيقية".

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر مخاطر الائتمان (مقاسة برأس المال المرغوب لمواجهة المخاطر الائتمانية وفقاً لمعايير لجنة بازل 2) على اداء مالية البنوك التجارية (مقاسة بالربحية والجودة في الأصول) من الرابع الأول من عام 2013 إلى عام 2020 وفي الرابع الرابع من العام تكونت العينة من 7 بنوك متداولة في البورصة المصرية، ومن خلال البحث المعمق حول الموضوع من قبل الطرفين تم استخلاص النتائج والتوصيات المتعلقة بموضوع البحث. النظرية والتطبيق، والاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات المتعلقة بالمشكلة محل البحث، واختبار فرضيات الدراسة من خلال إجراء التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS و E-views بمساعدة برامج Excel. ووجدت هذه الدراسة أن المخاطر الائتمانية لها تأثير بشكلٍ مباشر وذو دلالة إحصائية على العائد على الأصول (ROA). وفقاً لبازل 2، عائد المصارف التجارية على حقوق الملكية (ROE) واحتياطيات القروض المتعثرة (PPL). كما أن التأثير السلبي لمخاطر الائتمان على نسبة القروض المتعثرة للمصارف التجارية بمحض بازل 2 له تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية.

11. دراسة (بضياف، 2023)، بعنوان: "تأثير إدارة المخاطر الائتمانية على ربحية المصارف التجارية: دراسة قياسية على المصارف التجارية الجزائرية 2009-2016".

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص العلاقة بين مخاطر الائتمان التي قد تواجهها المصارف التجارية وأدائها المالي المتصور والذي تتحقق المصارف التجارية العاملة في الجزائر من 2009 إلى 2016، وأجريت الدراسة على البنك الوطني الجزائري، والبنك الأجنبي الجزائري، وبنك الخليج الجزائري، وسوسيتي جنرال، وتم إجراء مسح وتمأخذ العينات لبناء النماذج لتحديد العلاقة بين مؤشرات المخاطر الائتمانية والكافية في رأس المال والسيولة كمتغيرات مستقلة ورأس المال والعلاقة بين معدل العائد كمتغيرات تابعة لإظهار طبيعة ارتباط العلاقة المراد قياسها، وأشارت إلى أهم النتائج في الدراسة وهي أن المخاطر التي تؤثر على ربحية المصارف التجارية العاملة في الجزائر هي المخاطر الائتمانية، وأوجدت بأن سيولة النقد ونسبة الكافية في رأس المال لا تؤثر على ربحية المصارف في عينة الدراسة.

12. دراسة (الأمين والصديق، 2021)، بعنوان: " مخاطر الائتمان وأثرها على ربحية المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية".

تركز هذه الدراسة لتوضيح أثر المخاطر الائتمانية على ربحية المصارف التجارية الليبية، واعتمدت الدراسة على جمع البيانات المالية من عينة الدراسة المكونة من ثلاثة مصارف تجارية في ليبيا وهي (الوحدة، والمصارف التجارية الوطني، الصحاري) بالفترة الواقعة (2005-2010). وجمع بيانات عن (الميزانية والتقرير المالي السنوي المنشور)، وظهرت النتائج أن المخاطر الائتمانية لها تأثير ذو دلالة إحصائية على معدل عائد الأصول لبنك الوحدة والعائد على الودائع عند (5%) في حين أن المخاطر الائتمانية لها تأثير على عائد أصول بنك الوحدة والعائد على الودائع ولم يكن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية على معدل العائد على حقوق الملكية عند (5%)، حيث كان معدل العائد هو نفسه العائد على حقوق الملكية، وهناك علاقة مباشرة طردية بين المخاطر الائتمانية ومعدل العائد على الأصول وحقوق الملكية في بنك الوحدة..

المotor الثاني: الإطار النظري للدراسة

في هذا المحور سيتم التعريف بمفهوم المخاطر المصرافية وأهم أنواع وتصنيفات مخاطر البنوك والأساليب المستخدمة لقياس المخاطر، وسيتم تسليط الضوء على الجوانب الأساسية لربحية البنك، مع التركيز على مفهومها وأهميتها، مع توضيح الفرق بين البنوك والأرباح، بهدف توضيح أبرز طرق قياس مخاطر البنوك وتحديد المصادر الرئيسية التي تستخدمها البنوك لتحقيق الربحية.

2.1 المخاطر المصرافية

2.1.1 مفهوم المخاطر:

يختلف تعريف المخاطر وذلك باختلاف المذاهب الفكرية واختلاف وجهات نظر المهتمين بالظاهرة قيد الدراسة، فمن الناحية القانونية، يعرف الخطر بأنه احتمال وقوع حادث في المستقبل، أو وصول فترة غير محددة خارج إرادة المقاول، والتي قد تهلك نتيجة لذلك، أو قد تسبب ضررا. في الأدبيات المالية، يعرفها البعض على النحو التالي:

احتمال حدوث خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بسبب التقلبات في العوائد المتوقعة لاستثمار محدد، أي انحراف الأرقام الفعلية عن الأرقام المخطط لها (المنيزل وحمدان، 2021).

ويعرف معهد المدققين الداخليين بأنه مفهوم يستخدم لقياس حالات اليقين غير التشغيلي التي تؤثر على قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها، والتي يمكن أن يكون تأثيرها سلبياً، يُعرف باسم الخطر أو التهديد، أو من الممكن أن يكون إيجابياً، ويُعرف باسم الفرصة (عيساوي وفاسي، 2022).
يتم تعريفه أيضاً على أنه مقياس نسبي لتقلب عائد التدفق النقدي الذي سيتم كسبه في المستقبل (قرف وختوش، 2020).

المخاطر: حالة من عدم اليقين يمكن قياس درجتها (ميلي، 2020).

مع التعريفات السابقة، تبدو هذه التعريفات متشابهة في المعنى، حيث تدور المخاطر في المجال الاقتصادي والمالي حول مركز رئيسي واحد، وهو احتمال وعدم يقين العائد المخطط له، لذلك يمكن أن يشمل ذلك جميع التعريفات السابقة: المخاطرة هي مزيج من احتمال وقوع حدث ما ونتائجـه.

2.1.2 أنواع الخطر في المصادر:

1) المخاطر المالية:

وهي تشمل جميع المخاطر المالية المتعلقة بإدارة الأصول وخصوص البنك، وكذلك جميع المخاطر المتعلقة بالعمليات المالية للبنك، وتأتي في عدة أشكال أهمها (المنيزل وحمدان، 2021):

أ- المخاطر الائتمانية:

وهي تعني أن هناك احتمالاً بأن المقترض لن يسدّد مبلغ القرض في تاريخ استحقاق القرض، أي أن هناك احتمالاً أن يتکبد المقترض خسارة نتيجة لذلك، فإذا كانت العلاقة بين البنك والمقترض مستمرة، فإن البنك لديه القدرة على متابعة ومراقبة القرض بعد منحه من أجل استرداد القرض في تاريخ الاستحقاق، وبالتالي تقليل درجة مخاطر الائتمان وبالتالي الخسارة الناتجة عنه (قرف وختوش، 2020).

تعتبر مخاطر الائتمان أهم المخاطر التي تواجه البنك، على الرغم من أنه منذ النصف الثاني من التسعينيات، وشكلت المخاطر المصرفية الأخرى وخاصة مخاطر التشغيل والسوق، النسبة الأكبر من المخاطر التي قد تلاقيها البنوك (خالد والأمين، 2021).

هناك ثلاثة أنواع من مخاطر الائتمان (عيساوي وفاسي، 2022):

1. مخاطر الطرف المقابل: المخاطر المرتبطة بانخفاض جودة الائتمان لعملاء البنك، أي رداءة جودة عملاء البنك.

2. مخاطر الدولة: هذا هو خطر تخلف حكومة أجنبية عن سداد سنداتها أو أي ديون أخرى ناجمة عن الأوضاع السياسية والاقتصادية (مهماوه ونجية، 2021).

3. مخاطر التسوية وهي المخاطر التي ترتبط بالمعاملات التي لا يتم تسليمها عند الدفع، مما يعني أن البنك قد يدفع للطرف المقابل دون استلام التسوية المقابلة، مثل تصفية الضمانات وعدم وجود ضمان يغطي قيمة سعر المعاملات (موسى ويامين، 2021).

ب- مخاطر السيولة:

من وقت آخر، تتعرض البنوك لخطر السحب المفاجئ من قبل المودعين لأسبابهم الخاصة، ويجب على البنك منع مثل هذه السحب عن طريق إيداعها في شكل نقد في صندوق ودائع آمن أو في بنك أو مؤسسة أخرى (بلال، 2020)، لذلك تنشأ مخاطر السيولة عندما يكون البنك غير قادر على تلبية الاحتياجات الملحة لعملاء السحب قصيرة الأجل أو عندما لا تستطيع التدفقات النقدية الداخلة تلبية التدفقات النقدية الخارجية (المنيزل وحمدان، 2021).

كما يتم تعريفها على أنها تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي لها تأثير على دخل البنك ورأس ماله نتيجة لعدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها (ميلي، 2020).

ج-أشكال مخاطر السيولة

1. مخاطر السيولة: هذا النوع ينشأ عندما يكون غير قادر على تلبية التدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة بشكل فعال، ويتعلق هذا الجانب بالخصوم في الميزانية العمومية سواء كانت حالية أو مستقبلية، دون التأثير على العمليات اليومية للبنك أو وضعه المالي، حيث لا يبدو أن البنك قادر على الحصول على مصادر لتمويل بتكلفة معقولة للوفاء بالتزاماته (عيساوي وقاسي، 2022).
2. مخاطر سيولة السوق، المعروفة أيضا باسم مخاطر سيولة الأصول، هي عندما يجد البنك نفسه مجبراً على تصفية أصوله دون تكبّد خسارة كبيرة في القيمة في مواجهة اضطرابات السوق، وبالتالي فإن القيمة النقدية للأصول البنك قد تكون منخفضة للغاية لتلبية متطلبات السيولة غير المتوقعة (المنيزل وحمдан، 2021).

د- مخاطر السوق

وتشمل هذه التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات، والتي يمكن أن تؤدي إلى انخفاض في الطلب على الخدمات المصرفية، وتغييرات مفاجئة في سياسة البنك المركزي، وتغيرات في تصورات المستثمرين للمخاطر التي تواجهها البنوك، مما يؤدي إلى زيادة أو نقصان في قيمة أصول البنك والتزاماته وحقوق الملكية (ميلي، 2020).

تنقسم مخاطر السوق إلى ثلاثة أنواع من المخاطر (قرف وختوش، 2020):

1. مخاطر تقلب أسعار الصرف وتشير إلى مخاطر عدم اليقين الناشئة في التدفقات النقدية الداخلة والخارجية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية (موسى وبامين، 2021). وكما نعلم جميعاً، بأن البنوك تحافظ ببعض الأصول من العملات الأجنبية وذلك لتلبية احتياجات العملاء المختلفين، وأي تغيير في سعر الصرف يمكن أن يكون له تأثير إيجابي أو سلبي على قيمة هذه الأصول. ومن هنا تأتي أهمية أسعار الصرف لأنها تتطوّر على تحديد نسبة الأرباح والخسائر على أصول البنك (خالد والأمين، 2021).

2. مخاطر تقلبات أسعار الفائدة: أن التغيرات في أسعار الفائدة قد تؤدي إلى انخفاض في قيمة أرباح البنك وقيمة أصوله أو حقوق الملكية، كما تؤثر أسعار الفائدة على التدفقات النقدية للتغيرات في مستويات أسعار الفائدة، فإذا كان من الممكن إعادة تسعير الأصول أو المطلوبات خلال فترة زمنية معينة، فإن الأصول أو المطلوبات تكون حساسة لأسعار الفائدة تلقائياً في كل فترة زمنية، وإذا تغيرت أسعار الفائدة فقد يواجه دخل البنك وقيمة الاقتصادية تقلبات غير متوقعة (عيساوي وقاسي، 2022).
3. مخاطر الأسعار: قد يتقدّم البنك خسائر مالية نتيجة التقلبات في أسعار الأصول والاستثمارات التي يملّكها البنك ويتداولها سواءً في الأصول أو الأوراق المالية وأسواق العملات (خالد والأمين، 2021).

ه-مخاطر التضخم

وهي المخاطر التي يشكلها ارتفاع المستوى العام للأسعار وما يتربّط على ذلك من انخفاض في القوة الشرائية، والبنوك هي من بين الأكثر تضرراً من التضخم لأن معظم أصولها على شكل قروض. بالإضافة إلى التأثير السلبي للتضخم المرتفع على حجم الودائع المصرفية، حيث يسعى العملاء للابتعاد

عن الاحفاظ بمدخراتهم النقدية وذلك للتغلب على التضخم المرتفع، فإن الاتجاه الهامشي للادخار يتناقض مع الميل لاستبدال الأرصدة على شكل النقدية بأصول مختلفة من أجل الحفاظ على ثمن مدخراتهم، مما يؤثر على حجم ودائع الأموال المستثمرة في البنوك، وتزداد عمليات السحب أكثر عندما يرى المودعون أن معدل العائد على الودائع أقل من معدل ارتفاع التضخم (قرف وختوش، 2020).

ويمكن أن تؤدي مخاطر التضخم أيضا إلى تآكل القوة الشرائية لدخل الأصول، والمثال في ذلك، الفائدة التي تولدها السندات ثابتة بغض النظر عن التضخم (موسى ويامين، 2021).

(2) المخاطر غير المالية:

أ- المخاطر التشغيلية:

تعتبر المخاطر التشغيلية مكملة للعمليات اليومية للبنك، وهذه الفئة هي العميل الجديد الذي تم تقديمها إلى البنك بموجب اتفاقية بازل. ومنذ النصف الثاني من التسعينيات، جذبت هذه المخاطر قدرًا كبيرًا من الاهتمام لتبنيها في خسائر مباشرة وغير مباشرة لمجموعة من البنوك، مما جعلها ذات أهمية متزايدة للمؤسسات الدولية والبنوك والجهات الرقابية، وسرعان ما أصبحت كيانات مستقلة بالإضافة إلى المخاطر المالية. وكانت أول ورقة عمل نشرتها لجنة بازل هي "مخاطر الأعمال التجارية" في عام 1998 تحت عنوان "النظم الداخلية وأطر الرقابة للمؤسسات المصرفية لتعزيز إدارة مخاطر الأعمال" (عيساوي وقاسي، 2022).

تنشأ هذه المخاطر عندما تقوم البنوك بأنشطة مختلفة ناتجة عن عدم الكفاءة والتدريب على أساليب العمل لأنواع مختلفة من الأخطاء البشرية، بما في ذلك الأخطاء الفنية التي تحدث بسبب تلف أجهزة الكمبيوتر أو مختلف معدات الاتصال الأخرى، بما في ذلك الأخطاء المتعلقة بـ "عدم الدقة في التشغيل". تعرفه لجنة بازل بأنه "خطر الخسارة بسبب عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والأشخاص والمنظمات" (مهاره ونجية، 2021).

ب- المخاطر القانونية

تعرض البنوك لمجموعة متنوعة من المخاطر القانونية التي يمكن أن تقلل فجأة من أموالها أو تزيد من التزاماتها، والتي قد تكون بسبب نقص المعلومات والقواعد القانونية، بسبب عدم دقتهما أو عدم امتثالها، أو عدم كفاية الوثائق القانونية، بالإضافة إلى المخاطر القانونية الناشئة عن الدخول في أنواع جديدة من المعاملات التي لم ينظمها التشريع بعد (شخوم وحفاي، 2021).

ت- مخاطر السمعة:

يرتبط نجاح أي بنك في أعماله وجذب عملاء جدد ارتباطاً مباشراً بنظرية العملاء الحاليين للبنك، وتعكس هذه الآراء صورة موظفي البنك وإدارته وطريقة التعامل مع العملاء من قبل الموظفين، حيث تعتبر انتهاك خصوصية العملاء، أو تقديم خدمات غير فعالة لهم يمكن أن يكون له تأثير سلبي على سمعة البنك. باستثناء الشائعات التي قد تؤثر على سمعة البنك بطريقة ما، حتى لو لم تكن صحيحة (قرف وختوش، 2020).

2.1.3 مقاييس الخطير:

هناك عدد من التدابير التي يمكن استخدامها لقياس التعرض للمخاطر في منشأة ما، وتحتاج هذه الأساليب والمقاييس حسب تنوع المخاطر وتتنوع البيئة المحيطة بالمنشأة، بالإضافة إلى طبيعة أنشطة المنشأة. لكننا

نرى أن الباحثين في مجال النظرية المالية بشكل عام، وإدارة المخاطر بشكل خاص (شخوم وحفاي، 2021).

وتقسم هذه المقاييس إلى قسمين: المقاييس الذاتية والرياضيات.

أ- المؤشرات الرياضية (الكمية):

هناك العديد من المؤشرات الرياضية التي يمكن استخدامها لقياس المخاطر، بما في ذلك:

- المؤشرات الإحصائية.
- تحليل المقاييس.
- السيناريو.
- القيمة المعرضة للخطر (VAR).
- الحد الأقصى للخسارة.

ب- المقاييس الذاتية (الكيفية):

في بعض الحالات، لا يمكن استخدام المقاييس الرياضية لقياس التعرض. يحدث هذا عندما لا تصف الصيغ الرياضية بشكل صحيح ما يمكن أن يحدث في ظروف السوق المختلفة، أو عندما لا تكون هناك معلومات كافية حول الأصل أو السوق أو سلوك العمليات (قروف وخنتوش، 2020).

2.1.4 قياس المخاطر المصرفية:

1- مخاطر الائتمان:

هذا هو خطر عدم دفع بعض المدينين، وبالتالي تصبح قيمة الدين أقل من ذي قبل. تظهر النسب التالية مؤشرا على هذا الخطر (مهماه ونجية، 2021):

أ. نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الدين.

ب. نسبة الديون المعدومة إلى إجمالي الدين.

ج. نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي الدين أو حقوق الملكية.

د. نسبة القرض إلى الودائع.

2- مخاطر السيولة:

إن المخاطر الناشئة عن نقص السيولة اللازمة للوفاء بالتزامات استحقاق البنك، وعلى وجه الخصوص شرط سحب الودائع، تجبر البنك على اللجوء إلى الاقتراض لتلبية احتياجاته النقدية، مما يؤثر على أرباحه، وتساعد النسب التالية على تحديد مؤشر مخاطر السيولة (ميلي، 2020):

أ. نسبة صافي الدين إلى إجمالي الأصول.

ب- الأرصدة النقدية والمصرفية كنسبة مئوية من إجمالي الأصول.

ت- النقد والأوراق المالية قصيرة الأجل كنسبة مئوية من إجمالي الأصول إلى الأصول.

3- المخاطر السوقية:

وتشمل هذه التغيرات التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات، والتي يمكن أن تؤدي إلى انخفاض في الطلب على الخدمات المصرفية، وتغيرات مفاجئة في سياسة البنك المركزي، وتغيرات في تصورات المستثمرين للمخاطر التي تواجهها البنوك، مما يؤدي إلى زيادة أو نقصان في قيمة أصول البنك والتزاماته وحقوق الملكية. فيما يلي أهم مؤشرات مخاطر السوق المصرفية (خالد والأمين، 2021):

أ- نسبة القيمة الدفترية لأصول البنك إلى قيمتها السوقية.

ب- النسبة في القيمة الدفترية لحقوق الملكية إلى القيمة السوقية.

ت- نسبة القيمة السوقية لاستثمارات البنك في السندات والأوراق المالية الأخرى إلى قيمتها الدفترية.

4- المخاطر التشغيلية

إنها مخاطر تنشأ نتيجة لعدم تكيف الإجراءات مع النشاط أو الفشل في تحقيق أهدافها (جلول، 2021).

2.2 ربحية المصارف

2.2.1 مفهوم الربح والربحية

أظهرت العديد من الدراسات والابحاث الأكاديمية أن هناك تداخلاً كبيراً بين مفهومي الربح والربحية حيث غالباً ما يتم استخدام مصطلح الربح للإشارة إلى معنى الربحية، بينما يتم استخدام مفهوم الربحية بشكل خاص للدلالة على معنى الربح. ولكن هل يعني الربح بالضرورة نفس الشيء مثل الربحية، وهل هي تعكس الربحية التلقائية؟ سيتم توضيح ذلك من خلال معالجة مفاهيم الربح والربحية بالتعريف والتمييز بينهما.

1- مفهوم الربح

هناك العديد من المفاهيم التي تتناول الربح وتخالف الطرف الذي ينظر إليه، حيث يرى المحاسبون أن الربح هو الفرق بين الدخل الذي تحققه ووحدة اقتصادية في فترة زمنية محددة والمصروفات التي تكبدها تلك الوحدة خلال نفس الفترة، لذلك يتم قياس الربح بالفرق بين الدخل المحقق والتكلفة الفعلية التي تم إنفاقها للحصول على المكاسب، وهو ما يعرف في علم المحاسبة بمبدأ مطابقة المصروفات مع الدخل (عبد السلام، 2023).

وتمثل أرباح البنك قدرة البنك على زيادة قيمة الأصول المستثمرة لأنها النمو النقدي الذي يتحقق أصحاب رؤوس الأموال الاستثمارية، حيث تمثل الفرق بين النقد المدفوع لشراء عناصر الاستثمار والنقد المستلم من بيع هذه الأصناف (الطائي وصالح، 2023).

2- مفهوم الربحية:

ربحية البنك هي مفهوم نسبي يوضح العلاقة بين الأرباح التي حققتها البنك أو الكيان خلال فترة زمنية معينة والاستثمارات التي تساهم في تحقيق تلك الأرباح، ويعتبر من أهم مؤشرات الأداء لقياس قدرة وكفاءة الإدارة على تحقيق الأرباح من خلال الموارد والاستثمارات المتاحة (بوخرورة وشنوفي، 2023).

كما يمكن تعريف الربحية على أنها مقياس لتنافسية البنك وكفاءة الإدارة والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، حيث تعكس الربحية النتائج الصافية للسياسات والقرارات الإدارية المختلفة وتشير إلى قدرة البنك على زيادة رأس المال وتحمل المخاطر وامتصاص الخسائر وتوفير عوائد مناسبة للمستثمرين (القيسي والطائي، 2023).

وبالتالي، فإن الربحية هي مؤشر يوضح مدى نجاح الإدارة بتحقيق الأهداف المخطط لها من خلال الاستخدام الأمثل واستثمار الموارد المتاحة لتجنب الانحرافات غير الضرورية (الطائي والقيسي، 2023).

3- الفرق بين الربح والربحية

على الرغم من استخدام مصطلحي الربح والربحية بالتبادل للإشارة إلى نفس المعنى، إلا أن كل مصطلح له معنى مختلف، وعلى الرغم من أنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً وكلاهما يستخدم لتقييم النجاح المالي للأعمال التجارية أو البنك (عبد السلام، 2023).

كما ذكرنا سابقاً، يشير الربح إلى زيادة الإيرادات التي يحققها البنك بإيراداته خلال فترة زمنية محددة، وعادة ما تكون سنة. يعتبر المقياس المطلق لفوائد الإيجابية المكتسبة من العملية الاستثمارية أو الأعمال بعد خصم جميع النفقات ولا يعكس حجم الاستثمار الذي سيساعد على تحقيق أهدافه.

ومن النواحي الأخرى تتمثل الربحية العلاقة بين حجم الأرباح وحجم الأعمال، وهي المقياس النوعي والفعال للحكم على كفاءة استخدام الموارد لتوليد الأرباح (بوخروبية وشنوفي، 2023).

إذا كان عكس الربح فإن الربحية ليست الرقم المطلق بل مؤشرًا نسبياً لنجاح أو فشل نشاط تجاري يمكن من خلاله معرفة البذائل الأكثر ربحية، في حين أن الربح كمؤشر مطلق لا يعطي نتيجة دقيقة للكفاءة أو التغير في الكفاءة، ولا يمكن الاعتماد عليه للمقارنة في كفاءة الأعمال أو مقارنة عدة بنوك في فترة محددة وهذا يختلف عن الربحية، التي تحدد استقرار أو انخفاض أو تحسين المركز المالي للبنك وأدائه، والذي يمكن من خلاله تحديد البنك الأكثر كفاءة. استخدم الموارد لفترة زمنية معينة (الطائي وصالح، 2023).

بشكل أكثر وضوحاً، الحجة هي أن الشركة لديها القدرة على توليد الأرباح، ولكن بمجرد أن تكون مربحة، فإنها ليست مربحة بالضرورة. بمعنى آخر، الربح هو معيار ضروري ولكنه غير كاف لكي ينظر إلى الأعمال التجارية على أنها مربحة.

2.2.2 أهمية الربحية في البنوك التجارية:

الربحية ضرورية لبقاء واستمرارية البنك، فهي مصدر ثقة للمودعين والمقرضين الدائنين في البنك، كما أنها تمثل الهدف الذي تطمح إليه الإدارة حيث أنها مؤشر مهم لقياس الكفاءة التي تستخدم بها مواردها، وقد جذبت الربحية انتباه الجهات الرقابية لأنها تعكس نجاح البنك وقدرته على تحسين كفاية رأس المال كما أنها توفر مؤشراً قوياً على أن البنك يسير بالاتجاه الصحيح، والبنوك التجارية لتحقيق الربحية لتحفيز رجال الأعمال على الاستثمار وتوظيف الموارد في البنك (عبد السلام، 2023).

بالإضافة إلى ذلك، تسمح الربحية بتطوير وتوسيع الخدمات المصرفية وإدخال خدمات جديدة، وتوضح بوضوح الوضع التنافسي للبنك في السوق المصرفية، وزيادة الثقة في كفاءة الإدارة، وتحسين وضع السوق للبنك من خلال الاحتفاظ بالعملاء الحاليين وجذب العملاء المحتملين. توفر نسب الربحية أيضاً مؤشراً إيجابياً، مما يسمح للبنوك بالوصول بسهولة إلى التمويل اللازم في المستقبل (الطائي والقيسي، 2023).

كما توضح أهمية الربحية في تحقيق الاستقرار في النظام المالي، حيث يتم بناء نظام مصري سليم على البنوك المربحة، وتكون البنوك ذات الربحية المرتفعة أكثر قدرة على تحمل المخاطر والصدمات السلبية والتغيرات الكبيرة التي ترافق البيئة المصرفية.

2.2.3 مصدر ربع البنوك التجارية:

يمثل البنك التجاري منشأة تجارية اقتصادية تهدف إلى تحقيق هدف استراتيجي يركز على تعظيم ثروة المالك أو تعظيم القيمة السوقية للمساهم، وفي سبيل تحقيق ذلك تقوم إدارة البنك باستثمار أموالها في

أصول تدر أقصى قدر من الربحية، بينما تمثل القروض والاستثمارات الائتمانية سواء على المدى الطويل أو القصير فرضاً استثمارية مناسبة تعتمد عليها إدارة البنك لتحقيق أهدافها وتعظيم ثروة المالكين، بالإضافة إلى ذلك، يتم النظر في أحد الاستثمارات المهمة في الأوراق المالية، والتي تهدف إلى أن تكون مربحة، فضلاً عن حقيقة أن البنك تلجأ إلى توفير عدد من الخدمات الأخرى، والتي يتم من خلالها الحصول على العمولات المناسبة. وفيما يلي موجز لبعض المصادر الرئيسية لأرباح البنك التجارية (بوخروبة وش노في، 2023):

- أ-. تمثل الوظيفة الرئيسية للبنك التجاري في قبول الأموال على شكل ودائع من أجل استخدامها بسعر فائدة أعلى في شكل تسهيلات ائتمانية، كما أن العوائد الناتجة عن منح التسهيلات الائتمانية تمثل حصة الأسد من دخل البنك بسبب ارتفاع معدل العائد الناتج عن هذه التسهيلات مقارنة بالاستثمارات الأخرى وبالتالي تعتبر الاستثمارات الأكثر جاذبية (الطائي وصالح، 2023).
- ب-. إيرادات الاستثمار الأخرى: تستخدم البنوك جزءاً من الموارد المتاحة بالاستثمار في السندات الحكومية والأوراق المالية لمصادرها، وتمثل الفوائد والعوائد التي تحصل عليها على هذه الاستثمارات بشكل منتظم مصدراً مناسباً للدخل، وإذا ارتفعت قيمة الأوراق المالية والسندات في السوق، فإن البنك يحقق أيضاً مكاسب رأسمالية من هذه الاستثمارات.
- ت-. كمبيالات الخصم: يحصل البنك على جزء من الدخل عن طريق خصم الكمبيالة للعميل، تحدث هذه العملية عندما يقوم التاجر ببيع البضاعة واستلام كمبيالة السعر المستحقة في تواريخ مختلفة عن المشتري، لذلك يأخذ التاجر هذه الكمبيالات إلى البنك للخصم، أي الاقتراض، وعادة ما تكون هذه الكمبيالات قصيرة الأجل، لذلك يقوم البنك بخصم الكمبيالة بعد تحديد ملاءة المدين والضامن في الكمبيالة، أي خصم ثمنها. ثم يتم دفع قيمة الفائدة للتاجر حتى تاريخ الاستحقاق، وعند استحقاق قيمة الكمبيالة، يستلم البنك قيمتها الاسمية ويحصل على الفرق بين سعر شرائها والقيمة الاسمية مقابل الانتظار حتى تاريخ الاستحقاق (القيسي والطائي، 2023).
- ث-. تشمل الإيرادات التشغيلية الأخرى المتعلقة بالقطاع المصرفي الدخل من الأعمال المصرفية الغير تقليدية، مثل الخدمات المصرفية التجارية والخدمات الاستشارية المالية. تشمل هذه الفئة أيضاً إيرادات الرسوم من مجموعة متنوعة من خدمات العملاء، مثل السحب بأعلى من الرصيد، وإصدارات بطاقات الائتمان، وخطابات الضمان، والاعتمادات المستندية، والإيجارات التمويلية، وتأجير صناديق الأمانات، وصرف الشيكات، وصرف العملات، وصرف العملات إدارة حسابات العملاء ومعاملات الدفع.

2.2.4 مقاييس الربحية في المصارف التجارية

تقوم إدارة البنك بتقدير وتحليل الأرباح من خلال مراجعة نسب الربحية، ونسب الربحية هي واحدة من أهم الأدوات لقياس أداء البنك، فهي تستخدم كمؤشر لقوة دخل البنك، وتعتبر من المؤشرات المهمة للنمو والنجاح والرقابة ودليلًا على كفاءة الإدارة، كما تجذب هذه النسبة انتباه الدائنين والمستثمرين والمساهمين لأنها تعكس قدرت البنك على الوفاء بالتزاماته وإظهار حجم العائد على استثمار المساهمين في البنك.

وفيما يلي ملخص لأبرز مقاييس الربحية (القيسي والطائي، 2023):

1- معدل العائد على الأصول

العائد على الأصول هو مقياس مالي نسبي يستند إلى العلاقة بين الربح التشغيلي والأصول التي تساهم في هذا الربح خلال فترة زمنية معينة، وتستخدم لقياس مدى استخدام الأصل لتوليد الأرباح. هذه النسبة، التي تشير إلى مدى فعالية استخدام الإدارة لأصولها لتوليد الأرباح، هي مؤشر على مدى إدارتها بشكل جيد من حيث التحكم في التكاليف وإدارة الممتلكات، وهي مقياس للربح الناتج عن كل وحدة نقدية من الأصول.

تشير الزيادة في معدل العائد على الأصول إلى كفاءة الأداء وفعالية العمليات والاستثمارات، بينما يشير انخفاض هذه النسبة إلى أن البنك غير فعال أو تواجه صعوبات، مما يقلل من مستوى الفعالية في عمليات الاستثمار والتشغيل.

يتم احتساب العائد على الأصول بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي الأصول خلال فترة معينة، وبالتالي تكون النسبة كما يلي (عيد، 2023):

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

2- معدل العائد على حقوق الملكية

تعكس هذه النسبة مقدار العائد الذي يتحصل عليه المالك من خلال استثمار أمواله في البنك والمخاطر، وتشير النسبة إلى الكفاءة التي يدير بها البنك رأس المال الخاص بشكل فعال ويستثمر موارده الخاصة من خلال قدرة البنك على توليد الأرباح من خلال هذه الموارد، ويشير الربح الناتج عن كل وحدة من رأس المال السهمي.

يتم حساب النسبة بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي حقوق الملكية لفترة معينة، وبالتالي تكون النسبة كما يلي:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

3- نسبة صافي هامش الفائدة

وهذه النسبة، التي تمثل الفرق بين مدفوعات الفائدة والدخل، أو الفرق كنسبة مئوية من الأصول ذات الفائدة، تقيس قدرة البنك على الاستفادة من الأنشطة الأساسية المتعلقة بالأصول ذات الفائدة مثل القروض والمستحقات (الطائي والقسيسي، 2023).

تشير هذه النسبة إلى فعالية قرارات الإدارة الاستثمارية وأن دخل الفوائد المستثم أعلى من مصروفات الفائدة المدفوعة خلال فترة زمنية محددة والعكس صحيح. يتم حساب النسبة المئوية بقسمة هامش الفائدة على إجمالي الأصول العاملة خلال فترة معينة، لذلك تبدو النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة صافي هامش الفائدة} = \frac{\text{الفوائد المدينة - الفوائد الدائنة}}{\text{الأصول العاملة}}$$

4- نسبة الدخل من غير الفائدة

تستخدم هذه النسبة لتحليل وقياس الدخل الذي يحققه البنك من النشاط الغير تقليدي، مثل الرسوم والعمولات والدخل من تبادل الأوراق المالية، ويقيس قدرة البنك على توليد الدخل من الأنشطة غير التقليدية. يتم احتساب النسبة المئوية بقسمة الدخل من غير الفوائد خلال فترة معينة على إجمالي الأصول، وبالتالي تكون النسبة كما يلي (بن عطية، 2022):

$$\frac{\text{الدخل من غير الفائدة}}{\text{إجمالي الأصول}} = \text{نسبة الدخل من غير الفائدة}$$

2.2.5 العوامل المؤثرة في الربحية المصرفية

تتأثر ربحية البنوك التجارية بمجموعة من العوامل التي تختلف طبيعتها ودرجة تأثيرها بعضها مرتبط بالبيئة الداخلية للبنك والبعض الآخر ببيئة العمل الخارجية. أهمية جانب القوة من أجل اتخاذ التدابير المناسبة واتباع بعض الاستراتيجيات التي تهدف إلى تعزيز مؤشرات أداء البنك وزيادة ربحية البنك، مع الأخذ بعين الاعتبار رغبة الإدارة التي يتمثل هدفها الرئيسي في تعظيم ثروات المالك، وقد حظيت دراسة العوامل التي تؤثر على مستوى الربحية باهتمام كبير في السنوات القليلة الماضية من الجهات الأكademie والإدارية والرقابية في محاولة للحد من تأثير التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية على حجم الربحية (القيسي والطائي، 2023).

أولاً: عوامل البيئة الداخلية:

1- عمر المصرف:

كلما طالت مدة بقاء البنك، زاد اكتسابه الخبرة المتراكمة والسمعة الطيبة، وبالتالي جذب المزيد من العملاء، حيث يمكن للجمهور أن يشعر بالأمان للتعامل مع البنك الذي لديها خبرة طويلة في القطاع المصرفي، لأن معرفته وثقته في البنك مقارنة بالبنوك المنشأة حديثا هي الاستمرار، وهدفه الرئيسي هو زيادة حصته في السوق بدلاً من التركيز على تحسين الربحية (عيد، 2023).

2- حجم المصرف:

فالبنوك ذات الأصول الأكبر هي في أفضل وضع للاستفادة من وفورات الحجم وتتوسيع آفاقها الاستثمارية، ولها مكانة مهمة في السوق لأنها تتمتع بإمكانية الوصول إلى مصادر التمويل بتكلفة منخفضة، والحكومات أقل استعداداً للسماح للبنوك الكبيرة بالإفلاس لأنها تتمتع بعامل الأمان أكثر من البنوك الصغيرة (بن جبار وبزارية، 2023).

ومع ذلك، يمكن أن يكون تأثير الحجم على الربحية إيجابياً تماماً، ففي البنوك الكبيرة جداً، من المتوقع أن تتأثر الربحية سلباً، حيث أن النمو في حجم التداول يؤدي بشكل كبير إلى وفورات الحجم، سلبية، فكلما زاد حجم البنك، زادت التكاليف المتراكبة في إدارة وتشغيل هذا الحجم، وبالتالي فإن وفورات الحجم ليست إيجابية على الإطلاق.

وبالإضافة إلى ذلك، وفقاً لنظرية العائد والمخاطرة، يتوقع المستثمرون عوائد أقل بسبب الانخفاض مقارنة بالبنوك الأصغر (بن عطيه، 2022).

3- كفاءة الإدارة:

تعتبر ربحية البنك التجاري مظهراً عملياً للقرارات العامة التي اتخذتها إدارة البنك، حيث تتأثر عوائد الربحية بدرجة قدرة الإدارة على الموازنة بين العوائد والمخاطر، والضغط على المصروفات، والقدرة على زيادة الإيرادات، والقدرة على السعي لتخصيص الموارد للمجالات التي تتحقق العوائد، مع الأخذ بعين الاعتبار محاولات تخفيض تكاليف هذه الموارد مع السعي لتعظيم الإيرادات لهذه الاستخدامات، حيث أن الإدارة الرشيدة هي الإدارة التي تسعى لتحقيق أهداف البرنامج وتسعى جاهدة لتنفيذ أرقام الأرباح المخطط لها بشكل فعال من خلال الخطة. التوجيه والتحكم والتنفيذ والسعى لتحقيق التوازن بين الربحية والسيولة والسلامة (عيد، 2023).

4- الودائع:

تعتمد البنوك بشكل كبير على الودائع من العملاء لتمويل القروض لعملاء آخرين، وتعتبر الودائع مخفضة التكلفة مصدراً لتمويل للبنوك، كما أن توفر الودائع بشكل عالي يخلق القدرة التراكمية للبنوك على إقراض المزيد وتحقيق زيادة في الأرباح. ومع ذلك قد يتسبب وجود المزيد من الودائع في وقت يكون فيه الطلب على القروض منخفضاً يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في أرباح البنوك حيث يتغير على البنوك دفع فائدة أعلى على الودائع مثل الودائع ذات الفائدة ثابتة دون الحصول على تعويض من الفائدة المقابلة التي تفرضها على القروض المدينة.

5- رأس المال:

يعتبر رأس المال العامل المهم في تحديد ربحية البنك لما له من تأثير على مستوى الرافعة المالية والمخاطر، لأن الحفاظ على كمية كافية من رأس المال يمكن البنك من تحمل الأزمات المالية وتوفير شبكة أمان أفضل للمودعين في أوقات الإفلاس والضغط، كما أنه يخلق سيولة للبنك ويعزز من مقدراته على استيعاب الازدياد في الخسائر، وذلك لأن حجم رأس المال يتاسب طردياً مع مراعاة البنك في التعامل مع الأزمات غير المتوقعة. وبالإضافة إلى اعتماد البنوك على المصادر الداخلية لرأس المال، مما قلل من الحاجة إلى تحمل تكاليف التمويل الخارجي ومخاطرة (بن عطيه، 2022).

6- توظيف الموارد:

تكرس البنوك التجارية معظم الموارد المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية، باعتبارها أهم مجالات الاستثمار بالنسبة للبنوك التجارية، لأنه بزيادة نسبة الاستثمار في موارد هذه الأصول تزداد ربحية البنك التجارية، حيث أن الدخل الذي تدره هو المصدر الرئيسي لدخل البنك، وخاصة من التسهيلات الائتمانية، وتؤثر نسبة الاستثمار في موارد الأصول المدرة للدخل على ربحية البنك التجارية، لأن الربحية تزداد مع هذه النسبة، وقرار إدارة البنك بتخصيص مواردها للتسهيلات الائتمانية والاستثمارات المالية هو قرار يعتمد على عدد من العوامل أهمها حاجة البنك ل السيولة وتوافر فرص استثمارية جيدة مدرة للدخل، في حين أن استثمار البنك في الأصول الثابتة يجب أن يكون محدوداً بالقدر اللازم لمزاولة الأعمال المصرفية، حيث أن هذه الأصول هي أصول غير مدرة للدخل، وكذلك الأمر بالنسبة للنقدية لديها (بن جبار وبزارية، 2023).

المخاطر الائتمانية:

أحد المتغيرات الرئيسية هي مخاطر الائتمان وهي التي تؤثر على أداء البنك لأن الدوار الرئيسي للبنك هو تقديم التسهيلات الائتمانية للعملاء، وتمثل هذه التسهيلات أحد الأصول ذات العوائد الأعلى في ميزانية البنك، لذلك فإن تقديم المزيد من التسهيلات يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع العوائد وتوليد زيادة في الأرباح، ولكن من ناحية أخرى يجب على البنك تجنب الخطر في تقديم التسهيلات حيث أن ارتفاع معدلات التخلف عن السداد واحتياطيات خسائر التسهيلات تؤدي إلى انخفاض الربحية (عید، 2023).

7- مخاطر السيولة

إن عدم مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الوقت المناسب يعرض البنك للفشل والتهديد بالإفلاس والخسائر، لذلك تمثل البنوك إلى الحفاظ على مستوى معين من السيولة لتحقيق إمكانية الوفاء بالالتزامات في الوقت المناسب وتجنب الخسائر المحتملة بسبب قاهرة تؤدي لنصفية البنك لأصوله غير

السائلة في ظل ظروف معاكسة، من ناحية أخرى، فإن الزيادة في عدد الأصول السائلة المحفظة بها تؤثر سلباً على عوائد البنك وتتحمل تكاليف الفرصة البديلة.

8- المخاطر التشغيلية

تعتبر المخاطر التشغيلية عاملًا مهمًا في تحديد مستوى أداء البنك، حيث أن زيادة المخاطر التشغيلية مثل الاحتيال والسرقة والتزوير والسطو وفشل النظام والكوارث لها التأثير الأكبر على الأداء التشغيلي للبنك وتسبب الخسائر (عيد، 2023).

9- مخاطر السمعة

تعتمد كل خطوة يتخذها البنك على تقدير المستثمرين والعملاء وأصحاب المصلحة الآخرين الذين يشكلون صورة عمل البنك.

حيث يؤدي انتشار الشائعات حول البنك، وضعف خدمة العملاء، وعدم القدرة على تقديم الخدمات المصرفية وفقاً لمعايير الأمن والسرية وغيرها، إلى ظهور رأي عام سلبي حول البنك، مما يؤدي إلى انخفاض قاعدة العملاء وبالتالي التأثير السلبي على الربحية.

10- نسبة الرفع المالي:

أحد مصادر التمويل المتاحة لجودة البنك إلى الاقتراض وتعتمد على أموال الغير، فكلما زاد حجم تمويل الديون، يظهر الأثر المالي للرافعة المالية على أداء البنك، لأن الرافعة المالية يمكن أن تكون ذو تأثير إيجابي على الأداء ضمن حد معين من نسبة الدين، كما أن جميع العمولات المدفوعة والفوائد على القروض المستخدمة في التمويل من خلال اللجوء إلى الرافعة المالية يتم التعامل معها على أنها رسوم ضريبية، يتم خصمها قبل الوصول إلى الربح الخاضع للضريبة، ثم يتم تخفيضها على أساس، اللجوء إلى الرافعة المالية للحصول على حواجز ضريبية بسبب الضرائب (عيد، 2023).

من ناحية أخرى، فإن التوسيع في الاقتراض يضع عبئاً على البنك، مما يزيد من احتمالية الإفلاس بسبب انعدام القدرة على سداد المستحقات من القروض والفوائد، كما أن الزيادة في حجم الديون تعكس وجود درجة عالية من المخاطر الاستثمارية على المستثمرين، مما يعني تشديد معايير الإقراض وعدم التفاعل مع البنك.

وبالتالي فإن العائد المتحقق من الرافعة المالية قد يكون أكبر أو يساوي أو أقل من تكلفة الاقتراض، وبالتالي يمكن تصنيف نتائج التوسيع.

الرافعة المالية هي كما يلي (جاسم وآخرون، 2022):

أ- الرافعة المالية الجيدة: معدل العائد على المال المقترض أكبر من تكلفة الاقتراض، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل العائد للبنك.

ب- الرافعة المالية المتوسطة: معدل العائد على المال المقترض يساوي تكلفة الاقتراض، مما يؤدي إلى معدل عائد ثابت وعائد ثابت على الأصول وعائد على حقوق الملكية.

ت- الرافعة المالية العكسية: معدل العائد على المال المقترض أقل من معدل الاقتراض، مما يؤدي إلى انخفاض العائد على الأصول وانخفاض العائد على حقوق الملكية.

ثانياً: عوامل البيئة الخارجية:

تشمل البيئة الخارجية وعواملها أي المتغيرات التي لا تتعلق بعمليات إدارة البنك ولا يمكن السيطرة أو تحكم الإدارة فيها وتتمثل عوامل غير مباشرة مرتبطة بالبيئة المحيطة، ولكن لها تأثير على عمليات البنك وأدائه (جاسم وآخرون، 2022).

ومن أبرز هذه العوامل ما يلي:

1- الضرائب:

تؤثر الضرائب على الربحية بشكل عام وذلك لتأثيرها على القدرة التنافسية لمختلف الأدوات والاستثمارات في الأسواق المالية، والمثال في ذلك، فرض الضرائب على إيرادات الفوائد من خلال تطبيق إعفاء أرباح رأس المال، مما يتأثر الطلب على الودائع، و يجعلها أقل جاذبية من الاستثمار في الأوراق المالية (جاسم وآخرون، 2022).

يمكن أن تؤثر الضرائب أيضاً على السياسات البنكية الاستثمارية، حيث تحاول البنوك عادة التحكم في قراراتها وتعديل سياساتها لضمان قيامها بتحفيض الضرائب التي يلزم عليها دفعها ومحاولة الاستفادة من التغيرات في قانون الضرائب، بمعنى آخر، فإن المجال الرئيسي الذي يجب مراعاته عند تقييم بيئة الأعمال واحتمالية تحقيق البنك للربح هو الطريقة التي تتبعها السلطات المالية عند فرض الضرائب على الأرباح وإيرادات الفوائد، و تطبق العديد من السلطات المالية ضرائب مباشرة على العمليات المصرفية أو تحدد الحد الأدنى للدخل الخاضع للضريبة.

نتيجة لذلك، ستؤدي الزيادة في مبالغ الضرائب إلى انخفاض في صافي الربح، ما لم تتمكن الإدارة من نقل العبء الضريبي إلى العملاء عن طريق رفع الرسوم والعمولات وهوامش الفائدة (عيد، 2023).

2- التضخم:

يعد التضخم من العوامل المهمة من الاقتصاد الكلي التي يمكن أن تؤثر على دخل البنك، سواء كان تأثير التضخم على الربحية إيجابياً أو سلبياً، من خلال القدرة على التنبؤ بشكل صحيح بمسار التضخم، فإن معدل التضخم المتوقع مقدماً يمكن البنك من تعديل أسعار الفائدة في الوقت المناسب لزيادة الإيرادات على التكاليف (تأثير إيجابي)، لأن أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية قد ارتفعت بأكثر من نقطة مؤوية واحدة مقارنة بالودائع.

كما يؤدي التباطؤ في التعديل على أسعار الفائدة المصرفية إلى نمو التكاليف بشكل أسرع في العمليات المصرفية نسبة إلى الدخل، هذا يؤدي إلى انخفاض في الربحية (تأثير سلبي).

3- الناتج المحلي الإجمالي:

يستخدم معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لحالة دورة الأعمال، و يؤثر الفرق في الدورة الاقتصادية على العرض والطلب على التسهيلات الائتمانية والودائع، ويشير نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى أن البنك لديه فرصة مواتية لتحقيق الربحية، لأن الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي يحدث خلال فترات الازدهار الاقتصادي ويتميز بزيادة الطلب على التسهيلات وانخفاض مخاطر عدم السداد، وتزداد قدرة البنك على توليد الأرباح، بينما عندما ينخفض الناتج المحلي الإجمالي، يكونعكس هو الصحيح، حيث يشير إلى أن ظروف السوق غير مواتية، وحصة البنك من القروض المتعثرة آخذة في الازدياد، والأرباح تتدحرج.

4- المنافسة:

تشير المنافسة المصرفية إلى العمليات التي تسعى البنوك من خلالها إلى التكيف مع التطور الدائم لمستوى السوق من خلال الاحتفاظ بالعملاء الحاليين، وجذب أكبر عدد ممكн من العملاء المحتملين، والاستجابة لاحتياجاتهم المتغيرة والمعقدة (جاسم وآخرون، 2022).

في حالة تركز السوق المصرفية وجود احتكار معين، يكون هناك نقص في السلوك التنافسي، حيث تناح للبنوك فرصة ممارسة قوتها في تسعير المنتجات والحصول على أرباح تحفيزية من خلال فرض فروق أعلى في أسعار الفائدة على القروض وأسعار فائدة أقل على الودائع، على عكس التنويع واللامركزية وجود العديد من الأطراف العاملة في مجال تقديم الخدمات المصرفية، في بيئة تنافسية تجد فيها البنوك مضطورة لتبني عدد من الحواجز، وعلى سبيل المثال، تخفيض عمولات الخدمة المصرفية، وتقديم القروض بأسعار فائدة منخفضة، ورفع أسعار الفائدة على الودائع، وغيرها، فضلاً عن التكاليف الإضافية التي تتبعها البنوك بسبب الأنشطة التسويقية، وبالتالي يصعب على البنوك تحقيق العوائد في ظل المنافسة الشرسة والصراع على زيادة الحصة السوقية، مما يؤثر على صافي الربح وهامش الربح المحقق (عبيد، 2023).

2.3 العلاقة بين إدارة المخاطر المالية وربحية المصارف التجارية

2.3.1 إدارة المخاطر الائتمانية وأثرها على ربحية البنوك التجارية

تم إجراء العديد من الدراسات للكشف عن تأثير إدارة مخاطر الائتمان على الربحية، ويختلف الباحثون حول وجود علاقة سلبية أو إيجابية. في دراسة (الأمين والصديق، 2021)، وجد أن إدارة مخاطر الائتمان لها تأثير إيجابي على جودة أرباح الخدمات المصرفية التجارية، وفي دراسة (بن جبار، 2023). خلصت إلى أن إدارة مخاطر الائتمان لها تأثير إيجابي على ربحية البنوك التجارية، وترتبط نسبة القروض المتعثرة ارتباطاً إيجابياً بالعائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول.

وقام (بضياف، 2023) بدراسة حول تأثير إدارة مخاطر الائتمان على أداء البنوك التجارية، وكشف عن التأثير الكبير لإدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية، واقتصر أن تقوم البنوك بتحسين إدارة مخاطر الائتمان لتحقيق المزيد من الأرباح. وتتجدر الإشارة إلى أن إدارة مخاطر الائتمان تحاول الحد من هذه المخاطر، ونتيجة لذلك، العوائد المرتبطة بها، والتي تؤثر سلباً على ربحية البنوك التجارية.

2.3.2 أثر إدارة مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية

تعد مخاطر السيولة من أهم التحديات التي تسعى البنوك التجارية إلى الحد منها، ومن أجل السيطرة على هذه المخاطر ظهرت إدارة مخاطر السيولة ولعبت دوراً فعالاً في الحد من هذه المخاطر وبالتالي التأثير على ربحية البنوك.

وتتبع مخاطر السيولة من عدم قدرة البنك على مواجهة العجز في التزاماته أو تمويل الزيادة في أصوله، وعندما تكون سيولة البنك غير كافية فإنه سيلجأ إلى زيادة السيولة عن طريق الاقتراض وزيادة الالتزامات أو تكبد تكلفة تحويل أصوله إلى نقد، مما يؤثر سلباً على ربحية البنك. يجب على البنك أن تتأكد دائماً من أنها تعمل على تحقيق هامش الربح المخطط له، وفي الوقت نفسه يجب أن تلبي المتطلبات المالية لعملائها من خلال الحفاظ على المستوى الأمثل للسيولة المصرفية، لذلك يكون للسيولة تأثير كبير

على ربحية البنك، وإذا كانت أصول البنك لا تتطابق مع التزاماته فهذا أمر سلبي، وهذا الوضع يمكن أن يؤدي إلى خسائر مالية للبنك. تعتبر السيطرة على مخاطر السيولة من المهام والمسؤوليات الهامة لإدارة البنك، حيث أن استخدام الأموال قصيرة الأجل في استثمارات طويلة الأجل يعرض البنك لمخاطر صاحب الحساب الاستثماري الذي يطلب أمواله وقد يضطر إلى بيع بعض أصوله للتحوط. ومع ذلك، فإن الزيادة في مخاطر السيولة هي في نفس الوقت انخفاض في السيولة، مما يشير إلى زيادة في كمية الأموال المستثمرة في الأصول السائلة، مما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الاستثمار وبالتالي العائد المتوقع، وبالتالي تعظيم الربحية.

وفي معظم الدراسات التي أجرتها العديد من الباحثين، استنتج أن إدارة مخاطر السيولة هي أحد العوامل المهمة التي تؤثر بشكل مباشر على ربحية البنوك التجارية.

ووجدت دراسة (ديبونة وبوخلالة، 2016) دوراً فعالاً في إدارة مخاطر السيولة والربحية، وتوصي هذه الدراسة بالتركيز على مخاطر السيولة، لأنها تحدد وتقيس وتراقب هذه المخاطر من خلال تخصيص إدارة مخاطر السيولة، والتي من الممكن لها التأثير بشكلٍ كبير على ربحية البنوك التجارية.

وأشار (طرابلسي وفروحات، 2018) إلى أن إدارة مخاطر السيولة تعد مؤشراً فعالاً لتحسين وتعزيز ربحية البنوك التجارية، كما أن موازنة السيولة كسياسة بهدف تحسين الربحية تتطلب من البنك تحسين الربحية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد وإدارة الودائع والسيولة بشكل جيد. ومع ذلك، لا ينبغي إغفال أن زيادة حجوزات السيولة مثل النقد والأوراق المالية الحكومية يمكن أن تولد عوائد منخفضة وتكلف تكلفة الفرصة البديلة للبنوك.

2.3.3 أثر إدارة مخاطر أسعار الفائدة على ربحية البنوك التجارية

البنوك التجارية معرضة لمخاطر تقلبات أسعار الفائدة مما يؤثر على ربحية البنك، الأمر الذي يتطلب إيجاد طرق لمنع هذه المخاطر.

وهنا نجد إدارة مخاطر أسعار الفائدة التي تساعدها بشكل فعال على حماية البنك وتحسين الربحية، لأن هذا المطلب يشير إلى تأثير مخاطر الفائدة على ربحية البنك من ناحية، وتأثير إدارة هذه المخاطر على ربحية البنك من ناحية أخرى.

وتعتبر مخاطر أسعار الفائدة جزءاً طبيعياً من أعمال البنك ويمكن أن تكون مصدراً مهماً للربحية وقيمة حقوق المساهمين.

ومع ذلك، يمكن أن تشكل مخاطر أسعار الفائدة المفرطة خطراً كبيراً على أرباح البنك وقاعدة رأس المال.

ووجدت دراسة (العمراوي، 2023) وجود علاقة إيجابية بين إدارة مخاطر أسعار الفائدة والربحية واقتصرت الحاجة إلى تطبيق نماذج محاكاة إدارة الأصول والخصوم لإدارة مخاطر أسعار الفائدة، بالاعتماد على عقود المشتقات المالية، لأن هذه العقود توفر المرونة في إدارة مثل هذه المخاطر.

الخلاصة

تعتبر المصادر التجارية مؤسسات مالية مهمة في إطار الاقتصاد الوطني، كونها تحتل مكانة مهمة في النظام المصرفي، كونها تسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف، أهمها تحقيق أقصى قدر من الربحية، وهو أحد المؤشرات الأساسية لتقدير كفاءة هذه البنوك، حيث أن ربحية البنوك تقدم صورة واضحة وواقعية للعملية الاستثمارية كما تشكل معياراً للحكم على نجاح أو فشل البنوك التجارية.

إن الحفاظ على هذا المستوى من الربحية محدود بعدد من المعوقات، لعل أهمها المخاطر المالية التي تعتبر من أبرز العوامل التي تؤثر على الربحية وتجعل النتائج المصرفية عرضة للخسائر. حيث تواجه البنوك اليوم مخاطر مالية مختلفة وخاصة مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر الفائدة، وذلك لتحسين العوائد، وهذا ما أدى إلى تطوير أساليب للسيطرة على هذه المخاطر وإدارتها، وظهور ما يسمى بإدارة المخاطر المالية، والتي بدورها تحقق التوازن بين العوائد والمخاطر، هذا يؤثر على ربحية البنوك، والتي تمت مناقشتها في هذا المحور

المحور الثالث الاجراءات المنهجية للدراسة

3.1 منهجية الدراسة:

استخدم الباحث في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحديد المعالم الرئيسية لمجتمع البحث وخصائصه والقيام بالحصول على البيانات من خلال أداة الدراسة وتحليلها عن طريق استخدام الأساليب والطرق الإحصائية للوصول إلى النتائج والتي يمكن من خلالها تحقيق أهداف الدراسة.

3.2 مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين في البنك السعودي الفرنسي ومن خلال اسلوب العينة العشوائية البسيطة بلغ عدد العينة 100 فرد.

3.3 أداة الدراسة

تكون الاستبيان من خصائص العينة وعبارات محاور الدراسة (محور إدارة المخاطر المالية ويتضمن ثلاثة ابعاد (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، كفاءة استخدام الأموال) ويشتمل على 21 عبارة، محور الربحية ويشتمل على 9 عبارات) واستخدم مقياس ليكرت ذو الخمس درجات.

جدول 1 طريقة تصحيح مقياس ليكرت

الترتيب	ينطبق بشدة	ينطبق	محايد	لا ينطبق	لا ينطبق بشدة
الوزن	5	4	3	2	1
قيمه المتوسط الحسابي	5- 4.20	- 3.4	- 2.60	2.59 – 1.80	1.79 – 1
مستوى درجة التأثير	مرتفع جداً	مرتفع	متوسط	منخفض	منخفض جداً

3.4 الأساليب الإحصائية

استخدم البحث SPSS من خلال الأساليب الآتية:

- ألفا كرو نباخ للتعرف على الثبات.
- الارتباط للتعرف على الصدق
- النسب والتكرارات والاشكال البيانية لوصف العينة
- الوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف الاستجابة
- اختبار ANOVA لتحقق من الفرضيات.

3.4 صدق أداة الدراسة

تم حساب صدق عبارات استبيان عن طريق تحديد مستوى التجانس الداخلي باستخدام معاملات ارتباط بيرسون وذلك من خلال التعرف على الدالة الإحصائية بين درجة العبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتهي إليه العبارة وجاءت النتائج كما يلي:

جدول 2 معاملات الارتباط لعبارات أداة الدراسة

الدالة الاحصائية	معامل الارتباط	الفقرة	الدالة الاحصائية	معامل الارتباط	الفقرة
محور إدارة المخاطر					
ادارة مخاطر السيولة					ادارة مخاطر الائتمان
0.000	**0.426	1	0.000	**0.410	1
0.000	**0.517	2	0.000	**0.394	2
0.000	**0.497	3	0.000	**0.406	3
0.000	**0.576	4	0.000	**0.374	4
0.000	**0.435	5	0.000	**0.562	5
0.000	**0.587	6	0.000	**0.481	6
0.000	**0.475	7	0.000	**0.608	7
كفاءة استخدام الاموال					
0.000	**0.586	5	0.000	**0.490	1
0.000	**0.575	6	0.000	**0.604	2
0.000	**0.606	7	0.006	**0.559	3
-----	-----	-----	0.000	**0.392	4
محور الربحية					
0.000	**0.700	6	0.000	**0.412	1
0.000	**0.655	7	0.000	**0.452	2
0.000	**0.646	8	0.000	**0.513	3
0.000	**0.584	9	0.000	**0.645	4
-----	-----	-----	0.000	**0.669	5

من الجدول تبين لدينا أن جميع معاملات الارتباط لجميع محاور أداة الدراسة كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01) وهذا يعني أن محاور أداة الدراسة تتمتع بصدق الاتساق الداخلي وهي صالحة لأغراض الدراسة.

3.5 ثبات أداة الدراسة

جدول 3 ثبات أداة الدراسة بأسلوب ألفا كرونباخ

قيمة ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	المحور
0.841	21	إدارة المخاطر
0.758	9	كفاءة الاستثمار
0.883	30	إجمالي استمرارية الاستبيان

من الجدول تبين أن قيمة معامل الثبات Alpha أكبر من 0.7 لجميع محاور استمارة الاستبيان وهو ما يؤكد على صلاحية الاداء وارتباط عبارات محاور استمارة الاستبيان وارتفاع مستوى ثبات الأداء مما يسمح باستخدامها لغرض الدراسة.

المحور الرابع التحليل الاحصائي ونتائج الدراسة

4.1 نتائج الدراسة: أولاً: خصائص العينة

جدول 4 توزيع أفراد العينة وفق النوع الاجتماعي

%	ك	الفئات
65	65	ذكر
35	35	أنثى
100	100	الاجمالي

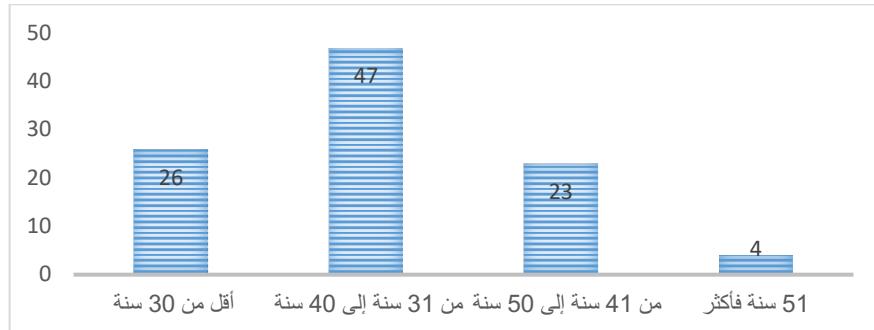


الشكل 2 توزيع أفراد العينة وفق النوع الاجتماعي

في الجدول 4 والشكل 2 توزعت العينة وفق النوع الاجتماعي على 65% ذكور و35% إناث، مما يعكس توازناً نسبياً بين الجنسين.

جدول 5 توزيع أفراد العينة وفق العمر

%	ك	الفئات
26	26	أقل من 30 سنة
47	47	من 31 سنة إلى 40 سنة
23	23	من 41 سنة إلى 50 سنة
4	4	51 سنة فأكثر
100	100	الاجمالي



الشكل 3 توزيع أفراد العينة وفق العمر

من حيث العمر في الجدول 5 والشكل 3، كانت الفئة الأكبر تمثيلاً هي فئة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 31 و40 سنة بنسبة 47%， يليهم الفئة الأقل من 30 سنة بنسبة 26%， ثم الفئة بين 41 و50 سنة بنسبة 23%， وأخيراً الفئة التي تتجاوز 51 سنة بنسبة 4%.

جدول 6 توزيع أفراد العينة وفق المؤهل العلمي

%	كـ	الفئات
12	12	دبلوم
60	60	بكالوريوس
24	24	ماجستير
4	4	دكتوراه
100	100	الاجمالي



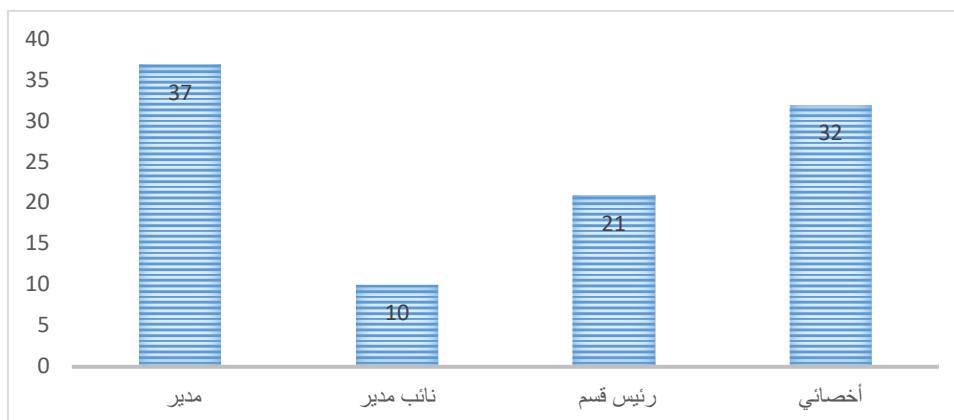
الشكل 4 توزيع أفراد العينة وفق المؤهل العلمي

فيما يتعلق بالمؤهل العلمي الجدول 6 والشكل 4، فإن غالبية المشاركون يحملون درجة البكالوريوس بنسبة 60%， يليهم حملة الماجستير بنسبة 24%， ثم حملة الدبلوم بنسبة 12%， وأخيراً حملة الدكتوراه بنسبة 4%.

جدول 7 توزيع أفراد العينة وفق المسمى الوظيفي

%	كـ	الفئات

37	37	مدير
10	10	نائب مدير
21	21	رئيس قسم
32	32	أخصائي
100	100	الاجمالي



الشكل 5 توزيع أفراد العينة وفق المسمى الوظيفي

بالنسبة للمسمى الوظيفي، الجدول 7 والشكل 5 يشغل 37% من العينة منصب مدير، بينما 32% هم أخصائيون، و21% يشغلون منصب رئيس قسم، و10% يشغلون منصب نائب مدير.

جدول 8 توزيع أفراد العينة وفق عدد سنوات الخبرة

%	ك	الفئات
19	19	أقل من 5 سنوات
35	35	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات
25	25	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة
21	21	15 سنة فأكثر
100	100	الاجمالي



الشكل 6 توزيع أفراد العينة وفق عدد سنوات الخبرة

أما من حيث سنوات الخبرة الجدول 8 والشكل 6، فإن 35% من العينة لديهم خبرة تتراوح بين 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات، و25% لديهم خبرة تتراوح بين 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة، و21% لديهم خبرة 15 سنة فأكثر، و19% لديهم خبرة أقل من 5 سنوات. هذه التوزيعات تعطي نظرة شاملة على التنوع في العينة من حيث النوع الاجتماعي وال عمر والمؤهل العلمي والمسمى الوظيفي وسنوات الخبرة.

4.2 تحليل محاور الدراسة

4.2.1 المحور الأول: إدارة المخاطر

1- إدارة مخاطر الائتمان

جدول 9 عبارات مخاطر الائتمان

درجة الموافقة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
مرتفع جدا	3	0.823	4.490	مجلس الإدارة هو المسئول عن وضع الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة مخاطر الائتمان
مرتفع جدا	1	0.540	4.530	تهمت الإدارة العليا بإجراء متابعة دورية لسياسات الائتمان للتأكد من توافقها مع التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية للبنك
مرتفع جدا	4	0.704	4.300	الإدارة العليا ملتزمة بتطبيق استراتيجية إدارة مخاطر الائتمان التي وافق عليها مجلس إدارة المصرف
مرتفع	7	1.185	3.640	يضع البنك قواعد تنظيمية للحد من الترکز مع مفترض واحد حسب المناطق الجغرافية والقطاعات الاقتصادية
مرتفع جدا	5	0.790	4.230	يضع البنك قواعد تنظيمية للحد من ارتفاع تكلفة التمويل
مرتفع جدا	6	0.816	4.200	يقوم البنك بمراجعة دورية للسقوف الائتمانية الممنوحة للعملاء
مرتفع جدا	2	0.674	4.500	يقوم البنك بمراجعة دورية للحكم على كفاءة المحفظة الائتمانية
مرتفع جدا		0.790	4.270	المتوسط

تبين ان العبارة (تهم الإدارة العليا بإجراء متابعة دورية لسياسات الائتمان للتأكد من توافقها مع التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية للبنك) جاءت في المرتبة الاولى بقيمة 4.530 بينما جاءت العبارة (يضع البنك قواعد تنظيمية للحد من التركز مع مفترض واحد حسب المناطق الجغرافية والقطاعات الاقتصادية) أقل القيم بقيمة 3.640 وتبين ان العبارات ست عبارات موافقة مرتفعة جداً وعبارة واحدة موافقة مرتفعة مما يوضح وجود مستوى عالي جداً لإدارة المخاطر الائتمانية في البنك السعودي الفرنسي بقيمة 4.270 وانحراف 0.790

2- إدارة مخاطر السيولة

جدول 10 عبارات مخاطر السيولة

العبارة	المتوسط	الانحراف	الترتيب	درجة الموافقة
الإدارة العليا هي المسئولة عن وضع السياسة والإجراءات المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة	4.440	0.857	3	مرتفع جداً
يقوم المسؤول عن إدارة مخاطر السيولة بالبنك بمراجعة القرارات الخاصة باحتياجات السيولة لتجنب حدوث فائض أو نقص السيولة	4.480	0.703	1	مرتفع جداً
تتوفر آليات تحكم داخلية بالبنك لإدارة مخاطر السيولة	4.290	0.591	4	مرتفع جداً
تحدث مخاطر السيولة نتيجة صعوبة الحصول على أموال نقدية بتكلفة معقولة إما بالاقتراض أو بيع الأصول	4.010	0.785	6	مرتفع
تشكل مخاطر السيولة أبرز المخاطر التي يمكن أن تؤدي إلى إفلاس البنك	4.480	0.785	2	مرتفع جداً
يفضل البنك الأساليب الاستثمارية ذات عامل الضمان المرتفع وانخفاض نسبة المخاطرة	4.260	0.787	5	مرتفع جداً
يعلم البنك على استخدام التورق كاستراتيجية أساسية للتحوط ضد مخاطر السيولة	3.780	1.011	7	مرتفع
المتوسط	4.249	0.788		مرتفع جداً

تبين ان العبارة (يقوم المسؤول عن إدارة مخاطر السيولة بالبنك بمراجعة القرارات الخاصة باحتياجات السيولة لتجنب حدوث فائض أو نقص السيولة) جاءت في المرتبة الاولى بقيمة 4.480 بينما جاءت العبارة (يعلم البنك على استخدام التورق كاستراتيجية أساسية للتحوط ضد مخاطر السيولة) أقل القيم بقيمة 3.780 وتبين ان خمس عبارات موافقة مرتفعة جداً وعبارتين موافقة مرتفعة مما يوضح وجود مستوى مرتفع جداً لإدارة مخاطر السيولة في البنك السعودي الفرنسي بقيمة 4.249 وانحراف 0.788

3- كفاءة استخدام الاموال

جدول 11 عبارات كفاءة استخدام الأموال

درجة الموافقة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
مرتفع جدا	1	0.607	4.570	يهم البنك بتوفير الكوادر والكفاءة الإدارية والمالية المتخصصة في إدارة أموال البنك
مرتفع جدا	2	0.658	4.460	يقوم البنك بمراجعة دورية لكافحة الأنشطة الاستثمارية التي يقوم بالمشاركة بها للتأكد من مطابقتها لسياسات البنك
مرتفع	6	0.714	4.070	يهم البنك بالعمل على ابتكار أدوات مالية جديدة لزيادة كفاءة استخدام الأموال المتاحة
مرتفع	7	0.909	3.890	يعمل البنك على ابتكاراليات تمويلية جديدة بهدف تشجيع الأفراد على الحصول على قروض من البنك
مرتفع	5	0.780	4.090	يهم البنك بالعمل على تجنب المخاطر المالية الناتجة عن استخدام الأموال المتاحة من خلال الإجراءات التحوطية
مرتفع جدا	3	0.676	4.260	يقوم البنك بوضع الاستراتيجيات المرنة التي تساهم في زيادة قدرته على التعامل مع أي أزمات مالية يمكن أن تحدث
مرتفع جدا	4	0.725	4.200	يهم البنك بالتوسيع في استخدام التكنولوجيا المالية الحديثة مما يساعده في زيادة الكفاءة المالية والإدارية
مرتفع جدا		0.724	4.220	المتوسط

تبين ان العبارة (يهم البنك بتوفير الكوادر والكفاءة الإدارية والمالية المتخصصة في إدارة أموال البنك) جاءت في المرتبة الاولى بقيمة 4.570 بينما جاءت العبارة (يعمل البنك على ابتكاراليات تمويلية جديدة بهدف تشجيع الأفراد على الحصول على قروض من البنك). أقل القيم بقيمة 3.890 وتبين ان أربع عبارات موافقة مرتفعة جدا وثلاث عبارات موافقة مرتفعة مما يوضح وجود مستوى مرتفع جدا للكفاءة استخدام الاموال في البنك السعودي الفرنسي بقيمة 4.220 وانحراف 0.724 مما سبق يتبيّن وجود مستوى مرتفع جدا لإدارة المخاطر في البنك السعودي الفرنسي بقيمة 4.246 وانحراف 0.768.

4.2.2 المحور الثاني: الربحية

جدول 12 عبارات الربحية

درجة الموافقة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
مرتفع	8	0.858	4.030	يهم البنك بالمشاركة في الأنشطة الاستثمارية ذات معدلات الربحية المرتفعة
مرتفع جداً	1	0.626	4.350	يهم البنك بالعمل على زيادة قدراته على الحصول على المزيد من الموارد المالية وزيادة المقدرة التمويلية له مما يساهم في زيادة الربحية
مرتفع جداً	3	0.598	4.310	يقوم البنك بالعمل على وضع الاستراتيجيات التي تهدف إلى تفعيل مؤشرات أداء البنك وزيادة الربحية
مرتفع	6	0.704	4.100	يعمل البنك على الاستفادة من تغيرات الأسعار في أسواق المال الدولية في تعديل المحفظة الاستثمارية لزيادة العائد والربحية
مرتفع جداً	2	0.695	4.320	يهم البنك بالعمل على تطوير قدراته على التخطيط السليم الذي يساعد في تحقيق أعلى معدلات إنتاجية وربحية ممكنة
مرتفع	5	0.787	4.130	يقوم البنك بالعمل على الوصول إلى مصادر التمويل بتكلفة منخفضة مما يساهم في زيادة الربحية
مرتفع	9	0.803	3.890	يعمل البنك على وضع السياسات التي تسهم في زيادة الودائع
مرتفع	4	0.774	4.130	يقوم البنك بالعمل على توجيه موارده المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية بهدف زيادة الربحية
مرتفع	7	0.864	4.040	يقوم البنك باستخدام المشتقات المالية كأحد الوسائل المستخدمة لتحقيق الربحية
مرتفع		0.745	4.144	المتوسط

تبين ان العبارة (يهم البنك بالعمل على زيادة قدراته على الحصول على المزيد من الموارد المالية وزيادة المقدرة التمويلية له مما يساهم في زيادة الربحية) جاءت في المرتبة الاولى بقيمة 4.350 بينما جاءت العبارة (يعمل البنك على وضع السياسات التي تسهم في زيادة الودائع) أقل القيم بقيمة 3.890 وتبيّن ان

ثلاث عبارات موافقة مرتفعة جداً وست عبارات موافقة مرتفعة مما يوضح ارتفاع مستوى تحقيق الربحية في البنك السعودي الفرنسي بقيمة 4.144 وانحراف 0.745

4.3 اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية

H0: لا يوجد تأثير ذي دلالة احصائية لإدارة المخاطر المالية على الربحية في البنك السعودي الفرنسي من خلال تنسيق مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة وكفاءة استخدام الأموال.

H1: يوجد تأثير ذي دلالة احصائية لإدارة المخاطر المالية على الربحية في البنك السعودي الفرنسي من خلال تنسيق مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة وكفاءة استخدام الأموال.

يوضح اختبار ANOVA في الجدول 13 عن وجود تأثير دال احصائياً لإدارة المخاطر المالية على ربحية البنك السعودي الفرنسي عند مستوى دلالة ($a < 0.05$) ووجود علاقة ارتباطية طردية بين المتغيرين وبلغت قيمة معامل الارتباط 0.662 وتم قبول الفرضية (H1) والتي تنص على انه يوجد تأثير ذي دلالة احصائية لإدارة المخاطر المالية على ربحية البنك السعودي الفرنسي وتبيّن ان كلما ازداد مستوى إدارة المخاطر المالية بمقدار 1% ازداد مستوى تحقيق ربحية البنك السعودي الفرنسي بمقدار %0.326

هذا يعني أن إدارة المخاطر المالية تلعب دوراً مهماً في تحقيق الربحية للبنك. وبما أن الزيادة في مستوى إدارة المخاطر المالية تترافق مع زيادة في تحقيق الربحية، فإن هذا يعني أن البنك يتبع استراتيجيات أو سياسات تخفض المخاطر المالية وتزيد من الأرباح بشكل فعال.

جدول 13 اختبار الفرضية الرئيسية

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	675.179	1	675.179	76.599	.000 ^b
	Residual	863.821	98	8.814		
	Total	1539.000	99			

a. Dependent Variable: Y
b. Predictors: (Constant), X

الفرضية الفرعية الأولى:

H0: لا يوجد تأثير ذي دلالة احصائي لإدارة مخاطر الائتمان على ربحية البنك السعودي الفرنسي

H1: يوجد تأثير ذي دلالة احصائي لإدارة مخاطر الائتمان على ربحية البنك السعودي الفرنسي

تم استخدام اختبار ANOVA لتحقيق من الفرضية تبيّن وجود تأثير دال احصائي لإدارة مخاطر الائتمان على ربحية البنك السعودي الفرنسي عند مستوى دلالة ($a < 0.05$) ووجود علاقة ارتباطية طردية بين المتغيرين وبلغت قيمة معامل الارتباط 0.506 وتم قبول الفرضية (H1) والتي تنص على انه يوجد تأثير

ذى دلالة احصائية لإدارة مخاطر الائتمان على ربحية البنك السعودي الفرنسي وتبيّن ان كلما ازداد مستوى إدارة مخاطر الائتمان بمقدار 1% ازداد مستوى تحقيق ربحية البنك السعودي الفرنسي بمقدار 0.658%. الجدول 14.

هذا يعني أن إدارة مخاطر الائتمان تلعب دوراً مهماً في تحقيق الربحية للبنك. وبما أن الزيادة في مستوى إدارة مخاطر الائتمان تترافق مع زيادة في تحقيق الربحية، فإن هذا يعني أن البنك يتبع سياسات أو إجراءات تقلل من مخاطر الائتمان بشكل فعال وتساهم في تعزيز الأرباح بشكل ملحوظ.

جدول 14 اختبار الفرضية الفرعية الاولى

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	393.457	1	393.457	33.660	.000 ^b
	Residual	1145.543	98	11.689		
	Total	1539.000	99			

a. Dependent Variable: Y
b. Predictors: (Constant), X1

الفرضية الفرعية الثانية:

H0: لا يوجد تأثير ذى دلالة احصائية لإدارة مخاطر السيولة على ربحية البنك السعودي الفرنسي

H1: يوجد تأثير ذى دلالة احصائية لإدارة مخاطر السيولة على ربحية البنك السعودي الفرنسي
تبين وجود تأثير دال احصائياً لإدارة مخاطر السيولة على ربحية البنك السعودي الفرنسي عند مستوى دلالة ($0.05 > a$) وجود علاقة ارتباطية طردية بين المتغيرين وبلغت قيمة معامل الارتباط 0.463.
وتم قبول الفرضية (H1) والتي تنص على إنه يوجد تأثير ذى دلالة احصائية لإدارة مخاطر السيولة على ربحية البنك السعودي الفرنسي وتبيّن ان كلما ازداد مستوى إدارة مخاطر السيولة بمقدار 1% ازداد مستوى تحقيق ربحية البنك السعودي الفرنسي بمقدار 0.551%. الجدول 15.

مما يعني أن إدارة مخاطر السيولة تلعب دوراً مهماً في تحقيق الربحية للبنك. وبما أن الزيادة في مستوى إدارة مخاطر السيولة تترافق مع زيادة في تحقيق الربحية، فإن هذا يعني أن البنك يتبع سياسات أو إجراءات تقلل من مخاطر السيولة بشكل فعال وتساهم في تعزيز الأرباح بشكل ملحوظ.

جدول 15 اختبار الفرضية الفرعية الثانية

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	329.791	1	329.791	26.728	.000 ^b
	Residual	1209.209	98	12.339		
	Total	1539.000	99			

a. Dependent Variable: Y
b. Predictors: (Constant), X2

الفرضية الفرعية الثالثة:

H0: لا يوجد تأثير ذي دلالة احصائية لفاءة استخدام الاموال على ربحية البنك السعودي الفرنسي

H1: يوجد تأثير ذي دلالة احصائية لفاءة استخدام الاموال على ربحية البنك السعودي الفرنسي

تبين وجود تأثير دال احصائيا لفاءة استخدام الاموال على ربحية البنك السعودي الفرنسي عند مستوى دلالة ($0.05 > a$) ووجود علاقة ارتباطية طردية بين المتغيرين وبلغت قيمة معامل الارتباط 0.639 وتم قبول الفرضية (H1) والتي تنص على إنه يوجد تأثير ذي دلالة احصائية لفاءة استخدام الاموال على ربحية البنك السعودي الفرنسي وتبيّن ان كلما ازداد مستوى كفاءة استخدام الاموال بمقدار 1% ازداد مستوى تحقيق ربحية البنك السعودي الفرنسي بمقدار 0.843%. هذا يعني أن كفاءة استخدام الاموال تلعب دوراً مهماً في تحقيق الربحية للبنك. وبما أن الزيادة في مستوى كفاءة استخدام الاموال تترافق مع زيادة في تحقيق الربحية، فإن هذا يعني أن البنك يدير أمواله بكفاءة أكبر، مما يتيح له تحقيق مزيد من الأرباح بالنسبة للمبالغ المستثمرة.

جدول 16 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	738.348	1	738.348	90.374	.000 ^b
	Residual	800.652	98	8.170		
	Total	1539.000	99			

a. Dependent Variable: Y
b. Predictors: (Constant), X3

المحور الخامس النتائج والتوصيات والمقترنات

5.1 نتائج الدراسة

1. وجود مستوى مرتفع جداً من إدارة المخاطر بأبعادها (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، كفاءة استخدام الأموال) في البنك السعودي الفرنسي وارتفاع مستوى تحقيق الربحية في البنك السعودي الفرنسي.

2. وجود تأثير دال احصائيا لإدارة المخاطر المالية على ربحية البنك السعودي الفرنسي عند مستوى دلالة ($0.05 > a$) ووجود علاقة ارتباطية طردية بين المتغيرين وبلغت قيمة معامل الارتباط 0.662 وتم قبول الفرضية (H1) والتي تنص على إنه يوجد تأثير ذي دلالة احصائية لإدارة المخاطر المالية على ربحية البنك السعودي الفرنسي وتبيّن ان كلما ازداد مستوى إدارة المخاطر المالية بمقدار 1% ازداد مستوى تحقيق ربحية البنك السعودي الفرنسي بمقدار 0.326% وتنقق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (نور الدين وحسن، 2016).

3. وجود تأثير دال احصائيا لإدارة مخاطر الائتمان على ربحية البنك السعودي الفرنسي عند مستوى دلالة ($0.05 > a$) ووجود علاقة ارتباطية طردية بين المتغيرين وبلغت قيمة معامل الارتباط 0.506

وتم قبول الفرضية (H1) والتي تنص على إنه يوجد تأثير ذي دلالة احصائية لإدارة مخاطر الائتمان على ربحية البنك السعودي الفرنسي وتبيّن ان كلما ازداد مستوى إدارة مخاطر الائتمان بمقدار 1% ازداد مستوى تحقيق ربحية البنك السعودي الفرنسي بمقدار 0.658% وتنقق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (بن شنه وقريشي، 2017) ومع نتيجة دراسة (زديري والضو، 2016) ومع نتيجة دراسة (يوسف، 2023) ومع نتيجة دراسة (بضياف، 2023) ومع نتيجة دراسة (الأمين والصديق، 2021).

4. تبيّن وجود تأثير دال احصائيا لإدارة مخاطر السيولة على ربحية البنك السعودي الفرنسي عند مستوى دلالة ($a < 0.05$) ووجود علاقة ارتباطية طردية بين المتغيرين وبلغت قيمة معامل الارتباط 0.463 وتم قبول الفرضية (H1) والتي تنص على إنه يوجد تأثير ذي دلالة احصائية لإدارة مخاطر السيولة على ربحية البنك السعودي الفرنسي وتبيّن ان كلما ازداد مستوى إدارة مخاطر السيولة بمقدار 1% ازداد مستوى تحقيق ربحية البنك السعودي الفرنسي بمقدار 0.551% وتنقق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (طرابلسى وفروحات، 2018).

5. تبيّن وجود تأثير دال احصائيا لفاءة استخدام الاموال على ربحية البنك السعودي الفرنسي عند مستوى دلالة ($a < 0.05$) ووجود علاقة ارتباطية طردية بين المتغيرين وبلغت قيمة معامل الارتباط 0.639 وتم قبول الفرضية (H1) والتي تنص على إنه يوجد تأثير ذي دلالة احصائية لفاءة استخدام الاموال على ربحية البنك السعودي الفرنسي وتبيّن ان كلما ازداد مستوى كفاءة استخدام الاموال بمقدار 1% ازداد مستوى تحقيق ربحية البنك السعودي الفرنسي بمقدار 0.843% وتنقق هذه النتيجة مع نتيجة ومع نتيجة دراسة (بن سالم، 2023).

5.2 التوصيات

1. العمل على توفير البرامج والدورات التدريبية للعاملين في البنك السعودي الفرنسي لزيادة قدراتهم على إدارة المخاطر المالية بكلفة أنواعها.
2. ضرورة الالتزام بتطبيق المعايير المحلية والدولية في مجال كفاية رأس المال، والمراجعة الرقابية والتحليلية.
3. الاهتمام بتوفير كافة الاحتياجات والإمكانيات التي يمكن من خلالها تحقيق أعلى معدلات ربحية ممكنة في البنك السعودي الفرنسي.
4. الاهتمام بتوفير بيئة العمل المناسبة في كافة المؤسسات المالية بالمملكة العربية السعودية مما يسهم في زيادة مستويات الأداء وتحقيق الكفاءة والفاعلية المطلوبة.

5.3 الدراسات المقترحة مستقبلية:

1. التوسيع في اجراء الأبحاث والدراسات المتعلقة بإدارة المخاطر المالية وتأثيرها على الأداء والإنتاجية في كافة المؤسسات المالية بالمملكة العربية السعودية.
2. التوسيع في اجراء الأبحاث والدراسات المتعلقة بالربحية والعوامل المؤثرة عليها في كافة المؤسسات المالية بالمملكة العربية السعودية.
3. التوسيع في اجراء الأبحاث والدراسات المتعلقة بتعزيز الحوكمة الرشيدة في كافة المؤسسات المالية بالمملكة العربية السعودية.

المراجع

1. الامين، حمزة عبد الله، والصديق، نور الدين ناصر. (2021). مخاطر الائتمان وأثرها على ربحية المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية. مجلة جامعة بنغازي العلمية، س34، ع1، 154- 164.
2. الطائي، رحيم شراد عامر، والقيسي، إبراهيم قيس إبراهيم. (2023). دور تنوع الخدمات المصرفية في ربحية المصارف التجارية: دراسة تحليلية في مصرف الائتمان العراقي ومصرف بغداد. مجلة الدراسات المستدامة، مج5، ع3، 53- 78.
3. الطائي، عبد الله محمد طاهر، وصالح، أحمد رعد. (2023). نسبة صافي التمويل المستقر وأثره في مؤشرات الربحية: دراسة تحليلية لعدد من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لمدة 2017-2021. مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، مج13، ع3، 122- 140.
4. العمواوي، هاني احمد السيد عبد الله. (2023). دراسة أثر معياري كفاية رأس المال والرافعة المالية على مؤشرات الأداء المالي بالمصارف: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي المصري. مجلة البحث الإداري، مج41، ع1، 66- 1.
5. القيسي، إبراهيم قيس إبراهيم، والطائي، رحيم شراد عامر. (2023). دور تنوع الخدمات المصرفية في ربحية المصارف التجارية: دراسة تحليلية في مصرف التنمية الدولي ومصرف الخليج التجاري. مجلة الإدارة والاقتصاد، ع139، 238- 250.
6. المنizzل، رغد غالب فلاح، وحمдан، محمد ناصر. (2021). أثر كورونا على الربحية والمخاطر المصرفية للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت، المفرق.
7. بضياف، عبد الباقي. (2023). تأثير إدارة المخاطر الائتمانية على ربحية المصارف التجارية: دراسة قياسية على المصارف التجارية الجزائرية "2009-2016". مجلة الأفق للدراسات الاقتصادية، مج8، ع1، 453- 468.
8. بلال، بنقدور. (2020). التحوط ضد المخاطر البنكية: الآليات القانونية والعملية. مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية، ع25، 178- 204.
9. بن جبار، محمد، وبزارية، محمد. (2023). إدارة مخاطر الائتمان وأثارها على الربحية في المصارف الإسلامية: دراسة حالة المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مج14، ع2، 148- 162.
10. سالم، فرح. (2023). أثر كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل على ربحية المصارف التجارية: دراسة عينة من المصارف التجارية. مجلة البشائر الاقتصادية، مج9، ع1، 250- 269.
11. شنة، فاطمة، وقريشي، محمد الجموعي. (2017). إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في تقييم ربحية المصارف التجارية: دراسة تطبيقية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2005 - 2014 (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة قاصدي مرداح - ورقلة، ورقلة.

12. بن عطيه، سفيان الشارف. (2022). دراسة قياسية لأثر التمويل المصرفى الإسلامى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ربحية المصارف الإسلامية في الجزائر: حالة مصرف السلام. مجلة مجاميع المعرفة، مج 8، ع 1، 63 - 77.
13. بن معمر، على، وجلالى، عمير. (2020). معايير لجنة بازل في ظل إدارة المخاطر الائتمانية: دراسة حالة مجموعة من المصارف الجزائرية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مج 13، ع 1، 138 - 149.
14. بوخروبة، ابتسام، وشناوفي، نور الدين. (2023). أثر التمويل المصرفى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين ربحية الصيرفة في الجزائر: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الجزائرية باستخدام نماذج البانل خلال الفترة 2011-2020. مجلة المنهل الاقتصادي، مج 6، ع 1، 213 - 228.
15. جاسم، موج عباس، هاشم، حسن طالب، وكاطع، عباس هادي. (2022). تحليل مساهمة هامش الفائدة في ربحية المصارف. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج 14، ع 2، 277 - 290.
16. جلول، حروشي. (2021). فاعلية البيانات المحاسبية البنكية في الرقابة على تسيير البنوك التجارية وتقييم أدائها من حيث العوائد والمخاطر. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، مج 24، ع 1، 249 - 269.
17. خالد، أحمد عبد الله التوم، والأمين، الشريف الحسين عوض. (2021). أثر جودة المراجعة الداخلية في الحد من المخاطر المصرفية: دراسة ميدانية على عدد من المصارف التجارية بالسودان (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النيلين، الخرطوم.
18. ديبونة، محمد الصغير، وبخلالة، سهام. (2016). أثر مخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية: حالة عينة من المصارف التجارية في الجزائر خلال الفترة 2010-2015 (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قاصدي مرباح - ورقلة.
19. زديرى، سارة، والضو، ناصر. (2016). أساليب إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية في ظل مقررات لجنة بازل: دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي خلال الفترة 2012-2015 (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قاصدي مرباح - ورقلة.
20. شخوم، رحيمة، وحفاي، عبد القادر. (2021). سبل توظيف الذكاء الاقتصادي لتطوير إدارة المخاطر البنكية. مجلة اقتصاد المال والأعمال، مج 6، ع 1، 327 - 340.
21. طرابلسى، فاطمة الزهراء، وفروحات، حدة. (2018). إدارة مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية المصارف التجارية: دراسة حالة عينة من المصارف التجارية في الجزائر خلال الفترة 2011-2016 (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قاصدي مرباح - ورقلة.

22. عبد السلام، مصطفى محمود محمد. (2023). عوامل الربحية الداخلية في المصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL.
23. عيد، مؤيد محمد عبد. (2023). علاقة السيولة المصرفية مع مؤشرات الربحية في المصارف الإسلامية. *حولية المنتدى للدراسات الإنسانية*, 56, 1, 557 - 579.
24. عيساوي، نصر الدين، وقاسي، يسمينه. (2022). آليّة تسيير مخاطر القروض البنكية وطرق الوقاية منها: دراسة حالة بنك الوطني الجزائري بولاية تيّازة. *مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية*, 6, 1, 229 - 244.
25. قروف، محمد كريم، وخنتوش، حنان. (2020). دور الحكومة المصرفية في إدارة المخاطر بالمؤسسات البنكية: دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم البوachi. *مجلة المالية وحكومة الشركات*, 4, 1, 31 - 60.
26. محمد، آية ماهر، عبد العال، محمود حامد، وصبح، محمود محمد عبد الهادي. (2021). أثر المخاطر الائتمانية على أداء المصارف التجارية في ضوء اتفاقية بازل 2: دراسة تطبيقية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*, 4, 339 - 364.
27. مهاوه، آمال، صالحی، نجیة، وخالدی، فراح. (2021). أثر استخدام الهندسة المالية على إدارة المخاطر البنكية: دراسة عينة من الوكالات البنكية جزائرية. *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة*, 6, 2, 279 - 292.
28. موسى، لبيب خالد، ويامين، إسماعيل يونس. (2021). أثر المخاطر المصرفية ودرجة الأمان المصرفية في القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية الأردنية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عمان العربية، عمان.
29. مليي، سمية أحمد. (2020). انعكاسات اتفاقية بازل على إدارة المخاطر البنكية مع الإشارة إلى واقع تطبيقها في البنوك الجزائرية. *مجلة العلوم الإدارية والمالية*, 4, 2, 27 - 46.
30. نور الدين، حميدة حامد علي، وحسن، عبد الماجد عبد الله. (2016). أثر تطبيق معيار كفاية رأس المال على الحد من المخاطر الائتمانية المصرفية في ظل مقررات لجنة بازل: دراسة محاسبية ميدانية على المصارف السودانية 2016 (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة أم درمان الإسلامية، أم درمان.
31. يوسف، محمد فؤاد. (2023). أثر مخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الخاصة في سورية للفترة 2010-2021. *مجلة جامعة البعث سلسلة العلوم الاقتصادية*, 45, 22, 113 - 146.